Sana'a University Journal of Human Sciences مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية
Vol. 4 | No. 9 | Page 70 – 105 |2025 | https://journals.su.edu.ye/index.php/jhs
ISSN : 2958-8677

Principles of Philosophy of Law

Tawfiq Mahdi Ali AL-Khadhamy[1,*]
[1]Department of History and Philosophy of Law -Faculty of Sharia & Law - Sana'a University, Sana'a, Yemen.
***Corresponding author:** *tawfiq.alkhdmy@gmail.com*

Keywords

1. Philosophy of Law
2. Spirit of the Law
3. Legal Problem-Solving
4. Understanding and Developing Laws
5. Enhancing Legal Awareness
6. Advancement of Legal Thought

Abstract:

This study examines the philosophy of law, emphasizing its significance, functions, and its connections with other branches of knowledge. Given that the philosophy of law forms an integral part of general philosophy, the researcher found it necessary to provide a brief overview of broader philosophical concepts. Conducting this research presented considerable challenges, largely due to the scarcity of sources and the general neglect of philosophy of law in academic curricula. Some critics — often unfairly — have dismissed philosophy, including the philosophy of law, as a collection of abstract ideas offering little relevance to the dynamic, science-driven society of the twentieth century. This study refutes such misconceptions, attributing them to the lack of attention devoted to teaching the philosophy of law. The research highlights the crucial role of the philosophy of law in guiding legislators to formulate legal rules that are responsive to societal needs. Laws that are disconnected from social realities and the expectations of individuals risk becoming mere ink on paper. Moreover, the philosophy of law serves an essential function in legal practice, emphasizing that legal texts are not merely sequences of words but reflections of deeper principles that must be fully understood. Thus, the philosophy of law contributes to the effective drafting, interpretation, application, and enforcement of legal norms

Sana'a University Journal of Human Sciences
مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية
Vol. 4 | No. 9 | Page 71 – 105 | 2025 |
https://journals.su.edu.ye/index.php/jhs
ISSN : 2958-8677

مبادئ فلسفة القانون

توفيق مهدي علي الخظمي [1]*،
[1]قسم تاريخ القانون وفلسفته ، كلية الشريعة والقانون - جامعة صنعاء ، صنعاء ، اليمن.
المؤلف: *tawfiq.alkhdmy@gmail.com*

الكلمات المفتاحية

1. فلسلفة القانون
2. روح القانون
3. إيجاد حلول للمشاكل التي تواجه المجتمع
4. فهم القوانين وتطويرها
5. تعميق الوعي القانوني
6. الارتقاء بمستوى الفكر القانوني

الملخص:

يتناول هذا البحث فلسفة القانون وأهميتها ووظائفها وعلاقتها بالعلوم الأخرى؛ الذي استلزم من الباحث التطرق بشيء من الاختصار إلى الفلسفة العامة باعتبار أن فلسفة القانون جزء من الفلسفة العامة، ووجد الباحث صعوبة كبيرة في بحثه؛ نظراً لندرة المراجع وعدم الاهتمام بتدريس فلسفة القانون، حتى قال البعض –في تحامل– بأن الفلسفة (ومنها فلسفة القانون) عبارة عن أفكار مجردة لا تغني فتيلاً في مجتمع القرن العشرين الصاخب بالعلوم، وبيّن الباحث خطأ ذلك المفهوم وأن سببه عدم الاهتمام بتدريس فلسفة القانون، والذي خلص إلى أهمية فلسفة القانون فهي ترشد المقنن عند "سن القوانين" إلى أكفاء القواعد القانونية التي تلائم المجتمع وتلبي احتياجاته، فالقانون عندما يكون بعيداً عن الواقع ولا يلبي متطلبات الأفراد يصبح مجرد حبر على ورق.

كما أن فلسفة القانون تنير الطريق أمام رجال القانون عند تطبيق أحكام القانون، فالنص القانوني ليس مجرد عبارة عن كلمات نظمت في سياق معين بل لأبد أن يدرك المنشغل في مجال القانون روح النص القانوني، ففلسفة القانون تساعد على حسن صياغة القاعدة القانونية وفهمها ودقة تفسيرها وكمال تطبيقها وإعمال أحكامها.

المقدمة:

الحمد لله الذي خلق الإنسان وعلمه البيان، الحمد لله القائل في كتابه العزيز: {وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ} سورة البقرة (282)، وأصلي وأسلم على من علمه الرحمن فكان خلقه القرآن صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

منذ أن خلق الله الإنسان وأسكنه الأرض وهو يلتمس بفطرته –التي ركبه الله عز وجل عليها– سبل حياته وبقائه، ويسعى للوصول إلى فهم ما حوله فهماً جلياً، فتنوعت أمامه المسائل فمن أرض ذات فجاج إلى سماء ذات أبراج، فما أكثر متناول العقل وما أوسع بيداء الجهل، وبينما هو يطلب معرفة الأشياء فراراً من الجهل؛ إذ انبعثت فيه رغبة المعرفة نفسها وصار يطلب معرفة الحقائق الكبرى لهذا الوجود، ويبحث في علل الأشياء وعلاقتها ببعضها البعض، فنظر ففكر فاعتقد الحق فيما رأى وهذا ما دعى الإنسان أن يتفلسف[1].

الإنسان كما قال "ارسطو" اجتماعي بطبيعته ولا يستطيع العيش إلا في ظل تنظيم اجتماعي يمكنه من إبراز مواهبه وقدراته[2]. فهو يولد في مجتمع وينمو فيه ويعيش فيه ويموت فيه، كما أن الإنسان مدفوع بغريزته إلى توفير أسباب عيشه من الغذاء والدواء والمسكن وغيرها، ولا يستطيع العيش من خلال الاعتماد على نفسه فقط في جميع احتياجاته؛ بل لا بد من التعاون مع أبناء جنسه لتوفير ضروريات حياته وبقائه، –وهذه سنة الله تعالى في خلقه– ومن هنا نشأت المعاملات والمبادلات بين الناس للخدمات والأموال، ولما كان الإنسان يسعى لتحقيق مصالحه الشخصية، وفي سبيل ذلك قد يقوم بالاعتداء على حقوق الآخرين مما يؤدي إلى إثارة النزاعات بين الأفراد في المجتمع، لذلك كانت حاجة الإنسان إلى وجود قواعد الضبط الاجتماعي للمحافظة على النظام ولتحقيق مصالح الفرد والجماعة معاً، ولا شك بأن القانون يعد أهم وسائل الضبط الاجتماعي[3]، ومن هنا جاءت المقولة "لا مجتمع بلا قانون" فالمجتمع هو سبب وجود القانون[4].

تتباين الأنظمة القانونية بتباين المجتمعات وتتفاعل معها، ولا يمكن النظر إلى القانون كظاهرة شكلية مجردة عن مضمونها والظروف الواقعية للحياة المحيطة بها، بل يتعين التعرف على مضمون القانون وتقييم جوهره كظاهرة اجتماعية من خلال الظروف المادية المصاحبة لظهور القواعد القانونية[5].

ولما كانت مظاهر الحياة الاجتماعية متغيرة بتغير الأزمنة والأمكنة وكانت التشريعات مظهراً من هذه المظاهر تتأثر بتلك الحياة وتؤثر فيها؛ الأمر الذي نتج عنه اختلاف التشريعات باختلاف العصور والبلدان تبعاً لعاداتها وتقاليدها، ورغم اختلاف التشريعات؛ إلا أنها تتقارب فيما بينها من عدة أوجه وذلك لتقارب أسباب وجودها والعلة التي ترتكز عليها[6].

---

[1] د. ا.س. رايوبرت، مبادئ الفلسفة، ترجمه: أحمد أمين، دار الكتاب العربي بيروت، 1979م، ص 17و18

[2] د. أحمد إبراهيم حسن، فلسفة وتاريخ النظم الاجتماعية والقانونية، بدون ناشر، 2003م، ص 21

[3] د. محمد حسين منصور، نظرية القانون مفهوم وفلسفة وجوهر القانون طبيعة وخصائص القاعدة القانونية مصادر القانون وتطبيقه، المكتبة القانونية، 2004م، ص 10 – 14

[4] د. أحمد إبراهيم حسن، فلسفة وتاريخ النظم الاجتماعية والقانونية، مرجع سابق، ص 21

[5] د. محمد حسين منصور، نظرية القانون مفهوم وفلسفة وجوهر القانون...، مرجع سابق، ص56

[6] د. صبحي محمصاني، فلسفة التشريع في الإسلام، مكتبة الكشاف، شارع المعرض، بيروت، 1946م، ص 5 و6

ما دام أن هناك حركة وتغيير وتفاعل وعلاقات داخل المجتمع فلا بد أن يوجد منظم لها، وهذا المنظم هو القانون. والقانون الذي ينظم أي علاقة في أي مجتمع يجب أن يكون مواكباً لحركة التطور في ذلك المجتمع [7]، فلا يمكن أن تكون الإنسانية غداً كما هي اليوم؛ ولاهي اليوم كما هي بالأمس[8]، فالماضي الذي يضيء الحاضر لا ينبغي أن يقيد المستقبل في تطوره[9]، لذلك يسعى فلاسفة القانون للبحث عن أكفأ القواعد القانونية التي تمكن الإنسان من أن يحيا حياة هادئة وهانئة في مجتمع منظم تتحقق فيه العدالة[10] ويواكب الواقع و يلبي طموح المستقبل.

أهمية البحث:

كثيراً ما نسمع اليوم من يعلن قرب انتهاء الفلسفة، أو يحكم عليها بأنها من الأمور الكمالية التي لا نفع فيها،[11] حتى قال البعض إن تدريس فلسفة القانون ودراستها نوع من الترفً لا محل له في العصر الحديث –عصر التكنولوجيا– فالعالم في هذا العصر في حاجة إلى مزيد من إنتاج كافة أنواع السلع وتحسين وسائل إنتاجها تحقيقاً لوفرتها حتى يعم الرخاء للبشرية، أما الفلسفة بجميع فروعها بما في ذلك فلسفة القانون، وما تكشف عنه من مثل عليا عبارة عن أفكار مجردة لا تغني فتيلاً في مجتمع القرن الواحد والعشرين الصاخب بالعلوم، ومن الأفضل أن يصرف ما يبذل من جهد في دراسة الفلسفة إلى الدراسات والبحوث التكنولوجية التي تعود ثمارها بالنفع على المجتمع أكثر من الفلسفة النظرية التي لا مكان لها في الواقع إلا في مخيلة الفلاسفة[12]. فالسؤال الذي يطرح نفسه، هل ذلك النقد الموجه ضد الفلسفة –عموماً– وضد تدريس فلسفة القانون –على وجه الخصوص– قائم على أساس؟ أم أنه جهل بمفهوم الفلسفة واهميتها؛ نتيجة عدم وجود أبحاث كافية في مجال الفلسفة توضح للناقد القصور الذي وقع فيه؟

ومن هنا تبرز أهمية البحث في الآتي:

1- إبراز أهمية دراسة الفلسفة بشكل عام وتصحيح المفهوم الخاطئ عنها؛ كونها تعبر عن العقل المتحرر وتسعى إلى إيجاد حلول للمشكلات التي تواجه البشرية بأسرها.
2- الكشف عن أهمية دراسة فلسفة القانون بشكل خاص باعتبارها المنارة التي تنير للمشرع الطريق عند قيامه بسن التشريعات، ففلسفة القانون لها أهمية كبيرة في تطوير القوانين لمواكبة مستجدات الحياة المعاصرة واحتياجات الأفراد.
3- المساهمة في نشر الوعي القانوني بأهمية دراسة فلسفة القانون ودورها في تطور وفهم القانون وربطه بالواقع، فالقانون عندما يكون بعيداً عن الواقع ولا يلبي متطلبات الأفراد يصبح مجرد حبر على ورق.

[7] استاذنا د. وليد النونو، النظم القانونية والاجتماعية دراسة تاريخية مقارنة، مكتبة ومركز الصادق، صنعاء، ص 1
[8] د. حسن علي الذنون، فلسفة القانون، الطبعة الأولى 1975م، مطبعة العاني، بغداد، ص246
[9] نفس المرجع، ص243
[10] د. عبدالرشيد عبدالحافظ، في تاريخ الفكر الفلسفي القانوني، الطبعة الثانية 2014م، مكتبة التفوق، صنعاء، ص7
[11] د. أزفلد كولبه، المدخل إلى الفلسفة، نقله إلى العربية وعلق عليه د. أبو العلا عفيفي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة 1942م، ص 5
[12] د. سليمان مرقس، فلسفة القانون (دراسة مقارنة)، مكتبة صادر ناشرون ش.م.م، بيروت، لبنان، ص 18

مشكلة البحث وتساؤلاته:

المشكلة التي يعالجها البحث: ماهي أهمية دراسة الفلسفة –بشكل عام– ودراسة فلسفة القانون بشكل خاص؟ وما العلاقة بين الفلسفة والقانون؟

بالنسبة لتساؤلات البحث:

عند دراستي لمادة فلسفة القانون في دبلوم القانون الخاص تبادر في ذهني الاسئلة الآتية:

1- ما هي الفلسفة بشكل عام وما أهمية دراستها؟
2- ما المقصود بفلسفة القانون؟ ما أهمية دراسة فلسفة القانون؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

1- بيان أهمية دراسة الفلسفة بشكل عام وخاصة فلسفة القانون.
2- الإجابة عن التساؤلات التي طرحت في مشكلات البحث بأسلوب علمي موافق للعقل والمنطق.

صعوبات البحث في فلسفة القانون:

لا شك أن كل من اشتغل بالقانون يصل إلى نتيجة مفادها أن البحث في مجال فلسفة القانون يعد أمر شاقاً بالغ الصعوبة وذلك للآتي:

أولاً: صعوبات متعلقة بموضوع البحث، وهي:

1- ندرة المراجع في مجال الفلسفة القانون وخاصة المراجع العربية.
2- البحث في فلسفة القانون شاق وعسير نظراً لانفتاح فلسفة القانون على العلوم الأخرى –الفلسفة، التاريخ، علم الاجتماع، الفلسفة السياسية، علم المنطق –، ففلسفة القانون لا يمكن فهمها إلا إذا رجعنا إلى الإطار الفلسفي والتاريخي والاجتماعي والسياسي، فالفكرة التي تفيد معنى في عصر معين أو في ظل فلسفة سياسية معينة أو إطار اجتماعي معين قد لا تفيد نفس المعنى في عصر آخر، فمثلاً ففكرة القانون عند اليونان تختلف عن مثيلاتها عند الرومان وعند المسلمين وتختلف في العصر القديم عن العصر الحاضر[13].

ثانياً: صعوبات ترجع إلى إمكانيات الباحث.

1- البحث في فلسفة القانون يحتاج إلى الإلمام بأكثر من لغة، مثل الإنجليزية والفرنسية والألمانية والإيطالية، وذلك لندرة مؤلفات الفلسفة بشكل عام وفلسفة القانون على وجه الخصوص باللغة العربية لعدم الاهتمام الكافي بدراسة فلسفة القانون إذ ينظر إليها على أنها دراسة هامشية، وعلى العكس من ذلك لو نظرنا إلى نظام التعليم القانوني في إيطاليا أو ألمانيا أو فرنسا نجد أن فلسفة القانون تحتل مكانة كبيرة فيها[14]
2- البحث في فلسفة القانون يحتاج إلى إمكانيات بحثية عالية حيث يفترض الإلمام بفروع كثيرة من فروع المعرفة[15]، وأهمها الإلمام بفروع القانون ككل؛ كون القانون وحدة متكاملة.

[13] د. فايز محمد حسين، فلسفة القانون، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2007م، ص 24

[14] د. فايز محمد حسين، فلسفة القانون، مرجع سابق، ص30

[15] استاذنا د. عبدالله علي عبدالله الفسيل، المدخل في فلسفة القانون، مطابع اليمن الحديثة 2019م/2020م، ص39

منهج البحث:

من المعلوم بأن منهج البحث: مجموعة القواعد التي يتبعها الباحث للوصول إلى الغاية التي يرمي إليها، ولما كانت طرق البحث في مجال القانون في تطور دائم، ورغم تعددها إلا أنها ليست متعارضة بل تتكامل فيما بينها؛ لذا فإنه يكون من الأفضل الجمع بينها بهدف الوصول إلى أكفأ القواعد القانونية، كون دراسة القانون ليست قاصرة على تناول النصوص بطريقة مجردة بل تمدد إلى الواقع العملي عبر أحكام القضاء[16] ولما كان البحث الفلسفي لا يعني مجرد الشرح والتعليق أو التفسير، وإنما الغوص في الأعماق للوصول إلى الأهداف والغايات والحِكم وفق منهج علمي قائم على أساس من الواقع الماضي والحاضر –فمن لا ماضي له لا حاضر له ومن لا حاضر له لا مستقبل له– ولا تبنى فقط على ما هو كائن بل ما يجب أن يكون، فالفلسفة تعني البحث عن الروح، فالنص القانوني ليس مجرد عبارة عن كلمات نظمت في سياق معين بل لابد أن يدرك الباحث في مجال القانون روح النص القانوني. ففلسفة القانون تساعد على فهم القواعد القانونية وحسن صياغتها ودقة تفسيرها وكمال تطبيقها وإعمال أحكامها وهذا هو المنهج الفلسفي.

لذلك فإن الباحث قد اتخذ من المنهج الفلسفي منهجاً له باعتبار أن المنهج الفلسفي يقوم على التأصيل، –كما أنه عند كتابة البحث حاول الباحث الابتعاد عن الألفاظ الفلسفية القديمة والصعبة قدر الإمكان وفي حالة ذكر تلك الالفاظ قام بتوضيح معناها في الهامش،– كون البحث الفلسفي يجب أن يصل إلى الغاية التي تمكن القارئ من الوصول بنفسه إلى الفلسفة[17].

خطة البحث:

للإحاطة بكافة جوانب موضوع بحثنا فضلنا نقسم خطة البحث على النحو الآتي:

المبحث تمهيدي: ماهية الفلسفة وتطورها التاريخي.

المطلب الأول: ماهية الفلسفة.

المطلب الثاني: التطور التاريخي للفلسفة.

المبحث الأول: ماهية فلسفة القانون ووظائفها وعلاقتها بالعلوم الأخرى.

المطلب الأول: ماهية فلسفة القانون ووظائفها.

المطلب الثاني: علاقة فلسفة القانون بغيرها من العلوم.

لا أدعي الكمال فيما قمت بكتابته في هذا البحث المتواضع لأن الكمال لله عز وجل وحده، راجياً من الله عز وجل أن أكون قد وصلت إلى الفائدة المرجوة وأن يكون عملي خالصاً لوجهه الكريم أولاً وخدمة يمننا الحبيب والإنسانية ثانياً إنه على كل شيء قدير.

المبحث التمهيدي

ماهية الفلسفة وتطورها التاريخي

تمهيد وتقسيم:

قبل الدخول في موضوع البحث رأيت أن أبدأ بمبحث تمهيدي أبين فيه ماهية الفلسفة وأهميتها، لأن البحث في فلسفة القانون يستلزم العلم بماهية الفلسفة، لأن مصطلح "فلسفة القانون" مصطلح مركبة من مضاف ومضاف إليه، فلا يمكن الإحاطة به إلا بعد استيعاب معنى أجزائها؛ لذلك يتوجب علينا البحث – أولاً– في معنى كلمة "فلسفة" ثم كلمة "قانون" لكي

[16] د. محمد حسين منصور، نظرية القانون مفهوم وفلسفة وجوهر القانون...، مرجع سابق، ص 54

[17] د. أزفلد كولبه، المدخل إلى الفلسفة، مرجع سابق، ص2

نصل إلى تعريف فلسفة القانون كوننا في الواقع لا نفكر إلا في أثواب اللغة كما قال بارمينيدس في العلاقة بين المعاني والالفاظ[18]، وعليه تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: ماهية الفلسفة.

المطلب الثاني: التطور التاريخي للفلسفة.

المطلب الأول

ماهية الفلسفة

تمهيد وتقسم:

من المعلوم أن حب الاطلاع وغريزة الفحص في كل ما تصل إليه أيدينا، والبحث عن علة الوجودية مغروسة في أعماقنا[19] وهذا هو مضمون الفلسفة، التي تتخذ من الكون بأسره موضوعاً لها، فلا تكفيها أجرام السماء ولا ظواهر الأرض[20]، الأمر الذي حمل الإنسان على البحث عن مكنون الأشياء، وهو ما عبر عنه أرسطاليس بالقول إن "الدهشة أول باعث على الفلسفة"، فعندما نظر الإنسان إلى هذا الوجود رأى نفسه في عالم مختلف الظواهر فبدأ يسأل نفسه: لماذا؟ ومن أين؟ وإلى أين؟ ورأى هذا العالم أمامه لغزاً فحاول حل ألغازه وتلك المحاولة هي؛ الفلسفة وكان أول حامل له على ذلك هو ما كان يرجوه من المنفعة وراء ذلك[21].

للتعرف على ماهية الفلسفة يجب –أولاً– أن نُعرِف الفلسفة لغةً، لنتعرف على مدى تأثير التعريف اللغوي على التعريف الإصلاحي. كما أن المعلوم أن تعريف أي علم تعريفاً جامعاً مانعاً هو ربط محكم بين أجزائه بحيث لا يدخل فيه ما ليس منه ولا يخرج ما هو منه، لذلك ولم تجمع المذاهب الفلسفية على تعريف جامع مانع للفلسفة، ويرجع ذلك لأن كلمة "الفلسفة" لم تستقر على مدلول واحد طوال العصور، كما أنه يختلف معناها باختلاف المجال الذي تبحث فيه[22]، فقد كانت الفلسفة قديماً تتسع لتشمل كل ميادين المعرفة الإنسانية فهي نظرة شاملة على الحياة[23]. وذلك في فرعين:

الفرع الأول: تعريف الفلسفة لغةً.

الفرع الثاني: تعريف الفلسفة اصطلاحاً.

الفرع الأول

تعريف الفلسفة لغةً

عرفها ابن المنظور في لسان العرب بأنها: "الحكمة" وهي لفظ اعجمي[24].

وعرف الفيروز آبادى في القاموس المحيط، الفلسفة بأنها "كلمة مركبة كالحوقلة"، وهي مشتقة من تعريف الفيلسوف الذي يعد مصطلحاً يونانياً بمعنى "محب الحكمة" وأصلها فيلا: وهو المحب وسوفيا: وهو الحكمة [25]

أما في المعجم الوسيط فقد عرفت "الفلسفة" بأنها: "دراسة المبادئ الأولى وتفسير المعرفة تفسيراً عقلياً. وكانت تشمل العلوم جميعاً، واقتصرت في هذا العصر

[18] د. أحمد فؤاد الأهواني، فجر الفلسفة اليونانية قبل سقراط، الطبعة الأولى 1954م، دار احياء الكتب العربية، ص139

[19] محمد حسن الطباطبائي، أسس الفلسفة والمذهب الواقعي، تعليق: مرتضى المطهري، تعريب: محمد عبدالمنعم الخاقاني، الجزء الأول، الطبعة الثانية 1988م، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ص44

[20] أحمد أمين و زكي نجيب محمود، قصة الفلسفة اليونانية، الطبعة الثانية، دار الكتب المصرية، القاهرة 1935م، ص8

[21] د. ا.س. رايوبرت، مبادئ الفلسفة، مرجع سابق، ص17

[22] أحمد أمين و زكي نجيب محمود، قصة الفلسفة اليونانية، مرجع سابق، ص 6

[23] د. محمد حسين منصور، نظرية القانون مفهوم وفلسفة وجوهر القانون...، مرجع سابق، ص 67

[24] لسان العرب، ابن المنظور، دار المعارف، القاهرة، ص3461

[25] القاموس المحيط، الفيروز آبادي، مؤسسة الرسالة، دمشق، الطبعة السادسة، ص 822

على المنطق والأخلاق وعلم الجمال وعلم ما وراء الطبيعة" . كما ورد لفظ "تفلسف" بأنه: "سلك طريق الفلاسفة في بحوثه وتكلف طريقتهم دون أن يحسنها"[26].

كما عرفت الفلسفة بأنها "دراسة المبادئ الأولى وتفسير المعرفة تفسيراً عقلياً، فتشمل عند أرسطو الفلسفة النظرية والعملية وقصرها الرواقيون[27] على المنطق والأخلاق والطبيعة"[28].

وبذلك نصل إلى أن أصل كلمة "فلسفة" يوناني وأن العرب ترجموها إلى حكمه أو محب الحكمة كما أطلقوا على "الفيلسوف" اسم حكيم[29].

الفرع الثاني

تعريف الفلسفة اصطلاحاً

قيل أن أول من استعمل كلمة "الفلسفة" بمعنى علم من العلوم هو فيثاغورس، كما قيل أن أول من استعملها بمعناها الاصطلاحي[30] هو هيرودوت.

لقد أختلف تعريف الفلسفة من فيلسوف الى آخر، ومن عصر إلى آخر، ونورد بعض تلك التعريفات في الآتي:

أولاً: تعريف الفلسفة في العصور القديمة

يستشف من خلال تعريف أفلاطون "للفيلسوف"[31] أن الفلسفة في وجهة نظرة بأنها: "معرفة الأمور الأزلية أو معرفة حقائق الأشياء" وهذا التعريف دقيق للفلسفة من الناحية الموضوعية[32].

كما عرفها أرسطو بأنها: "العلم بالموجودات بما هي موجودة، ومعرفة الأصول الأولى والعلل التي تودي إلى الأشياء"[33].

كما عرف شيشرون الفلسفة بأنها " العلم بأفضل الأشياء والقدرة على الانتفاع به بكل وسيلة ممكنة"[34]، كما أنه يخاطب الفلسفة بقوله "أيتها الفلسفة! أنت المدير لحياتنا: أنت صديق الفضيلة وعدو الرذيلة، ماذا نكون وماذا تكون الحياة لولاك؟"[35] حتى قيل أن الفلسفة ليست إلا فن للفضيلة[36].

ثانياً: تعريف الفلسفة في العصور الوسطى

عرفت الفلسفة في العصور الوسطى بأنها: كل علم يصل إليه العقل بطريق النظر والفكر، في مقابل العلم الإلهي الذي يصل إليه الإنسان عن طريق الوحي،

---

[26] المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، الطبعة الرابعة 2004، مكتبة الشرق الدولية، مصر، ص 700

[27] الرُّواقيَّة هي مَذهَبٌ فَلسَفيٌّ هِلِنستِيٌّ أنشأه الفيلسوفُ اليونانيُ زينون السيشومي في أثينا ببدايات القرن الثالث قبل الميلاد. تتدرج الرواقية تحت فلسفة الأخلاقيات الشخصية التي تُستَمَدُّ من نظامها المنطقي وتأملاتها على الطبيعة. وفقاً لتعاليمها، فإن الطريق إلى اليودايمونيا (السعادة أو الراحة الدائمة) يكون بتقبل الحاضر، وكبح النفس من الانقياد للذة أو الخوف من الألم، عبر مَشُورَةِ العقلِ لفهم العالم وفِعلِ ما تقتضيه الطبيعة. عُرِفَ الرِّواقِيُّون لتعاليمِ مِثل «الفضيلة هي الخير الوحيد»، وأنَّ بقيةَ الأشياءِ الخارجيةِ كالصحةِ، الثراءِ، واللذةِ ليست شراً أو خيراً في حدِّ ذاتها، لكنَّها تحملُ قيمةً بصفتها "مادة يسع للفضيلة أن تستعملها" وقد اطلق عليهم لقب الرواقيون لانهم عقدوا اجتماعاتهم في الاروقة في مدينة اثينا، حيث نشأت هذه الفلسفة هناك، حوالي عام 300 ق.م. كما أطلق عليهم اسم أصحاب المظلة، وحكماء المظال، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة. https://ar.wikipedia.org/wiki/%D%7A%8D%88%9D%1B%8

[28] المعجم الفلسفي، مجمع اللغة العربية، الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية، 1983م، ص 138

[29] د. ناجي التكريتي، فلسفة الأخلاق بين أرسطو ومسكويه، دار دجلة ناشرون وموزعون، عَمان 2012م، ص26

[30] د. أزفلد كولبه، المدخل إلى الفلسفة، مرجع سابق، ص8

[31] فقد عرف افلاطون الفيلسوف بأنه الشخص الذي غايته الوصول الى معرفة الأمور الازلية او معرفة حقائق الأشياء.

[32] د. أزفلد كولبه، المدخل إلى الفلسفة، مرجع سابق، ص9

[33] د. مؤيد زيد، علم الاجتماع القانوني، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2018م، ص 26

[34] د. أزفلد كولبه، المدخل إلى الفلسفة، مرجع سابق، ص8

[35] نفس المرجع، ص 10

[36] د. سليمان مرقس، فلسفة القانون، مرجع سابق، ص 82

لذلك عرفت الفلسفة بأنها: "العلم العقلي المنظم وقيل بأنها العلم الدنيوي أو العلم بالأمور الحادثة"[37].

كما عرفها ابن سينا بأنها: "الوقوف على حقائق الأشياء كلها سواء كان وجودها باختيارنا أم خارج عن إرادتنا"[38].

وعرف ابن رشد الفلسفة بأنها "الحق الخالص البرهاني، يتقلده الخاصة"[39].

ثالثاً: تعريف الفلسفة في العصر الحديث

يرى ديكارت أن الغرض من الفلسفة تحصيل العلم التام بكل ما يمكن العلم به، وأن هذا يقتضي الكشف عن مبدأ أول، أعلى، يمكن أن يستنتج منه – بطريقة قياسية – كل حقيقة من حقائق العلم[40].

وعرفها كانت بأنها: "المعرفة النظرية المستمدة من المعاني الذهنية"[41]

وعرفها هيجل بأنها "البحث في المنطق" [42][43].

كما عرف فقهاء وفلاسفة العرب في العصر الحديث الفلسفة بأنها: "علم الكليات، وأنها تتناول بحث طبيعة الوجود والقوانين السائدة والصلات القائمة بين اعيان الموجودات وبين أسس السلوك والمعرفة" [44].

كما عرفت بأنها: " المعرفة العقلية والعلم بالمعنى الأعم"[45] كما عرفت أيضاً بأنها "الدراسة النقدية التأملية لما تبحث فيه العلوم مباشرة" حتى قيل أن "الفلسفة" تبحث في أصل معارفنا، وفي مبادئ اليقين[46].

كما عرفت الفلسفة بأنها: "علم يبحث في ظواهر الوجود ويستوضح معالم الأشياء وينظر في الزمان والمكان والعلية[47]، عن طريق الأدلة والبراهين حتى قيل أن الدين يطلب بالإيمان والفلسفة تطلب بالأدلة والبراهين[48]. فالفلسفة بصورة عامة ليست إلا التفكير العقلي المتعمق المتزن المعتمد على البرهان[49].

ونخلص مما سبق إلى أنه لا يوجد تعريف واحد جامع مانع للفلسفة –مسلم به عند الجميع– لارتباطها بكل ميادين المعرفة الإنسانية، فهي نظرة شاملة على الحياة، فالفلسفة ليس غاية في ذاتها وإنما هي وسيلة للوصول إلى غاية[50] فهي شوق لمعرفة الأشياء الخفية، فراراً من الجهل والوقوف على الحق وكشف النقاب عن باطل تقنع بحجاب يوهم أنه حق[51].

المطلب الثاني

التطور التاريخي للفلسفة

تمهيد وتقسيم:

نشأت الفلسفة منذ أن نزل الإنسان إلى سطح الأرض، لأن الانسان قد خلقه الله متمتعاً بملكة العقل الواعي المفكر، وأمره الله تعالى بالتأمل وتدبر الآيات

---

[37] د. أزفلد كولبه، المدخل إلى الفلسفة، مرجع سابق، ص10

[38] د. مؤيد زيد، علم الاجتماع القانوني، مرجع سابق، ص27

[39] يوسف كرم، تاريخ الفلسفة الأوروبية في العصر الوسيط، دار القلم، بيروت، ص 210

[40] د. أزفلد كولبه، المدخل إلى الفلسفة، مرجع سابق، ص12

[41] نفس المرجع، ذات الصفحة

[42] يعتبر ارسطو أول من وضع علم المنطق. د. أزفلد كولبه، المدخل إلى الفلسفة، مرجع سابق، ص49. والذي يعرف بأنه فن التفكير. نفس المرجع، ص 56

(43) نفس المرجع، ص 12

[44] د. حسن علي الذنون، فلسفة القانون، مرجع سابق، ص10

[45] د. عبدالرحمن بدوي، مدخل جديد إلى الفلسفة، الطبعة الثانية 1979م، وكالة المطبوعات 27 شارع فهد سالم، الكويت، ص 9

[46] نفس المرجع، ص 11

[47] كامل محمد محمد عويضة، الفلسفة الإسلامية، الطبعة الأولى 1995م، دار الكتب العلمية، بيروت، ص144

[48] نفس المرجع، ص 8

[49] يوسف كرم، تاريخ الفلسفة الأوروبية في العصر الوسيط، مرجع سابق، ص 8

[50] ليفى بريل، فلسفة اوجيست كونت، نقله إلى العربية وقدم له د. محمد قاسم و د. محمد بدوي، مكتبة الانجلو المصرية، ص 22

[51] د. ا.س. رايوبرت، مبادئ الفلسفة، مرجع سابق، ص18

الكونية، فقال سبحانه وتعالى ﴿**قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنْشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ (20)**﴾ سورة العنكبوت، وقال سبحانه وتعالى أيضاً: ﴿**قُلِ انْظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا تُغْنِي الْآيَاتُ وَالنُّذُرُ عَنْ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ (101)**﴾ سورة يونس، وقال سبحانه ﴿**أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ (17) وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ (18) وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ (19) وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ (20)**﴾ سورة الغاشية، فبدأ يفكر في خلق السموات الأرض ويسأل نفسه، لماذا هذا ولم يكن غيره؟ وكيف نشأ ذلك؟ ومن هنا بدأت نواة فكرة الفلسفة[52][53]. وقد تم تناول التطور التاريخي للفلسفة في ثلاثة فروع:

الفرع الأول: الفلسفة في العصور القديمة.

الفرع الثاني: الفلسفة في العصور الوسطى.

الفرع الثالث: الفلسفة في العصر الحديث.

الفرع الأول

الفلسفة في العصور القديمة

لا يمكن ربط نشأة الفلسفة في مكان وزمان معينين، وإنما ارتبطت بوجود الإنسان على وجه الأرض، فهي ليست نتاجاً خاصاً بالعقلية الإغريقية أو الأوروبية وإنما نتاج عام مشترك للبشرية جمعاء[54]؛ وعلى الرغم من ذلك يرى الباحثون في مجال الفلسفة أن أول ما ظهرت الفلسفة في اليونان القديمة(55)(56)، فكان السبق في ذلك لمدينة (ملطية)[57] التي أضاءت نار الفكر الفلسفي و امتد نورها إلى عصرنا الحاضر، حتى قيل أن الفيلسوف اليوناني طاليس أول فيلسوف عرفته الدينا واجمع على فلسفته المؤرخون[58]، وقيل أن أول من دون في الفلسفة هو انكسمندريس وله كتاب بعنوان "في الطبيعة"[59]، وقيل أن اسمه انكسمندر وهو يعد ثاني فلاسفة المدرسة اليونانية، وأنه أول فيلسوف يوناني كتب رسالة في الفلسفة[60].

---

[52] د. مصطفى إبراهيم الزلمي، فلسفة القانون والمنطق القانوني في التصورات، الطبعة الأولى 2014م، نشر احسان للنشر والتوزيع، ص 15

[53] فبدأ الفلاسفة بالبحث عن أصل الكون وذلك عن طريق النظر في الطبيعة أو ما تسمى بالفلسفة الطبيعية ، فطاليس يعتقد أن "الماء أصل الوجود"، وقال انكسمندر "بل هو مادة لا تحدها حدود" ، وأعلن انكسمينس "انه الهواء"، وذهب الفيثاغورين "نه العدد"، وذهب هرقليطس "انه النار"، وذهب امبذوقليس الى عناصر أربعة "التراب والهواء والنار والماء" وذهب ديمقريطس "انه ذرات" ...وهكذا لبث الفلاسفة يبحثون عن أصل الكون، أحمد أمين و زكي نجيب محمود، قصة الفلسفة اليونانية، مرجع سابق، ص22

[54] د. مؤيد زيد، علم الاجتماع القانوني، مرجع سابق، ص26

[55] ديف روبنسون و جودي جروفز ، اقدم لك الفلسفة، ترجمة إمام عبدالفتاح إمام، المجلس الأعلى للثقافة، 2001م، ص11

[56] وقد كان قيادة الفكر الفلسفي عند اليونانيين منذ القرن العاشر قبل الميلاد على ايدي الشعراء فكانت قصائد هومر (Homer) وهزيود (Hesiod) شائعة بين الناس يحفظونها وينشدونها كونها استهوتهم من خلال خيالها الرائع، وعندما بسطت اليونان سلطانها على البلاد المجاورة واتسعت أملاكها اتساعاً عظيماً أدى ذلك الى هجرة اليونانيون أفواجاً الى مستعمراتهم الجديدة ، فخالطو شعوبها فاثروا في ثقافة تلك الشعوب وتأثروا بها. أحمد أمين و زكي نجيب محمود، قصة الفلسفة اليونانية، مرجع سابق، ص 3

[57] إقليم وجزر يونانية في الجانب الغربي في اسيا الصغرى على بحر (ايجه) وقد اسميت يونيا باسم قبيلة من القبائل الاغريقية القديمة وقد عربها العرب الى ملطية وكان منها الفلاسفة المشهورين : طاليس المالطي، وانكسمندر، وانكسمينس، فنسب هذا الاتجاه من الفلسفة الى هذا الإقليم، وقيل الفلسفة اليونية والفلاسفة اليونيون. أحمد أمين و زكي نجيب محمود، قصة الفلسفة اليونانية، الهامش ص17

[58] أحمد أمين و زكي نجيب محمود، قصة الفلسفة اليونانية، مرجع سابق، ص 20

[59] د. أحمد فؤاد الأهواني، فجر الفلسفة اليونانية قبل سقراط، مرجع سابق، ص 57

[60] أحمد أمين و زكي نجيب محمود، قصة الفلسفة اليونانية، مرجع سابق، ص 23

لقد مرت الفلسفة اليونانية بتطورات مهمة حتى وصلت إلى القمة والنضج منذ عهد السوفسطائيين[61]، إلى أواخر عهد أرسطو، ثم أصيبت بنكسة الجمود واستمرت هذه الظاهرة إلى بداية القرون الوسطى (القرن التاسع الميلادي – القرن الخامس عشر الميلادي)[62].

الفرع الثاني

الفلسفة في العصور الوسطى

سادت العصور الوسطى فلسفة إسلامية، وأخرى يهودية وثالثة مسيحية وانصبت تلك الفلسفة أساساً على محاولة التوفيق بين العقل والوحي، وهذه القضية كانت الشغل الشاغل لفلاسفة ذلك العصر سواء الأوروبيون منهم أو الإسلاميون، فمن الأوروبيين نجد القديس سان أوجستين وتوما الأكويني، ومن الإسلاميين نجد ابن رشد والكندي وابن سينا[63].

وقد كان هناك من ينكر أن الدين في حاجة إلى الفلسفة للدفاع عنه أو شرحه؛ لذلك تدخلت الكنيسة مراراً، وحاولت تحريم انتشار وتداول كتب الفلسفة، أما بالنسبة للفلسفة الإسلامية فقد كان للمعتزلة دور فعّال في الدعوة إلى العمل بمقتضى العقل السليم والجمع بين العقل والنقل؛ كون العقل يكشف لنا أحكام الله، لذلك قال الفيلسوف الإسلامي ابن رشد "إن الظاهر من الشرع الإسلامي ليس التفريق بين المعقول والمنقول بل يجب الجمع بينهما"[64].

ويرى الباحث أن الديانات السماوية لم تحرم الفلسفة أو مخاطبة العقل والمنطق طالما لم تخرج عن النقل، فالأديان السماوية تخاطب العقل، كما أن الفلسفة تخاطب العقل، فالعقل يدلنا على وجود الله سبحانه وتعالى وعظمته، فالإنسان من خلال تأمله في هذا الكون الفسيح وسيره بانتظام دقيق يصل بفطرته السليمة إلى أن هناك خالقاً واحداً لهذا الكون، فهذا نبي الله إبراهيم عليه السلام عندما أرد أن يلفت انتباه قومه إلى أن هناك خالقاً عظيماً لهذا الكون، فيستحيل أن يكون ذلك الحجر –الذي يُعبد من دون الله– قادرٌ أن يدير هذا الكون الفسيح بانتظام، فحآج قومه بأسلوب فائق في الإقناع وهو ما بينه لنا الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز في سورة الانعام الآيات من (74–81)[65] كما أن نبي الله إبراهيم عليه السلام عندما سأل الله عزوجل من أن يريه كيف يحي الموتى– فقال الله سبحانه وتعالى – ﴿**وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى**﴾ سورة البقرة الآية (260) فقال له الله سبحانه وتعالى ﴿**أَوَلَمْ تُؤْمِنْ**﴾

---

[61] كلمة السوفسطائيين في الأصل مأخوذة من (سوفرس) ومعناها (الحكيم). أحمد أمين و زكي نجيب محمود، قصة الفلسفة اليونانية، مرجع سابق، الهامش ص94

[62] د. مصطفى إبراهيم الزلمي، فلسفة القانون والمنطق القانوني في التصورات، مرجع سابق، ص16

[63] د. فايز محمد حسين، فلسفة القانون، مرجع سابق، ص6

[64] د. مصطفى إبراهيم الزلمي، فلسفة القانون والمنطق القانوني في التصورات، مرجع سابق، ص 17–18

[65] قال سبحانه وتعالى ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ آزَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا آلِهَةً إِنِّي أَرَاكَ وَقَوْمَكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ (74) وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ (75) فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ (76) فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَئِنْ لَمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ (77) فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي هَذَا أَكْبَرُ فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَ يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ (78) إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ (79) وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحَاجُّونِّي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ (80) وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (81) الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ (82) وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ (83) } سورة الإنعام

فقال نبي الله إبراهيم عليه السلام ﴿**بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِيَ**﴾ كل تلك الأسئلة التي كان يتساءلها نبي الله إبراهيم هي أسئلة فلسفية ليزداد إيماناً بعظمة الله سبحانه وتعالى وقدرته .

ورسولنا الكريم –صلى الله عليه وآله وسلم– قال: لقد أنزلت عليَّ آيات ويلٌ لمن قرأهنّ ثم لم يتدبرهنّ ثم تلى قول الله سبحانه وتعالى من سورة آل عمران: ﴿**إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ (190)**﴾[66] وهذا دليل على أهمية التفكير في خلق السموات والأرض؛ لأنه يورث عظمة الله في قلوب عباده.

للأسف الشديد أن الكثير من الباحثين في الفلسفة الاسلامية اختزلوا هذه الفلسفة حول موضوع العلاقة بين الدين والفلسفة فقط[67]، حتى نقلت صورة ناقصة عن الفلسفة الإسلامية. الأمر الذي وضع الفلسفة الإسلامية موضع الشك زمناً، فأنكرها قوم وسلم بها آخرون، وكانت موجة الشك طاغية طوال القرن التاسع عشر، فظن البعض –في تحامل ظاهر– أن تعاليم الإسلام تتنافى مع البحث الحر والنظر الطليق[68]، بالمخالفة للحقيقة والواقع الذي يثبت أن هناك فلسفة إسلامية قائمة بذاتها وقد استخدم فلاسفة الإسلام الفلسفة ليردوا على حجج المخالفين، وكان فلاسفة الإسلام يرون أنه ليس بين الشريعة والحقيقة خلاف، وقد حاول الفارابي، وابن سينا، وابن رشد، التوفيق بين الدين والفلسفة[69].

وعلى الرغم من وجود فلسفة إسلامية قدمت للبشرية ثروة عظيمة إلا أنه قد حاول بعض المستشرقين الغرب نفي الفلسفة الإسلامية وذلك بسبب تعصبهم، فقد صرح المستشرق الفرنسي (رينان) بأن العرب لا قبل لهم باستخلاص قضايا وقوانين، ولا بالوصول إلى فروض ونظريات، ومن العبث أن نلتمس لديهم آراء علمية أو دروساً فلسفية، خصوصاً وقد ضيق الإسلام آفاقهم وانتزع من بينهم كل بحث نظري، وأضحى الطفل المسلم يحتقر العلم والفلسفة، أما ما يسمونه فلسفة عربية فليست إلا مجرد محاكاة وتقليد لأرسطو، وضرب من التكرار لآراء وأفكار يونانية كتبت باللغة العربية[70]، وقال أيضاً في كتابه ابن رشد ومذهبه "ما يكون لنا أن نلتمس عند الجنس السامي دروساً فلسفية ومن عجائب القدر أن هذا الجنس الذي استطاع أن يطبع ما ابتدعه من الأديان بطابع القوة في أسمى درجاتها لم يثمر أدنى بحث فلسفي خاص وما كانت الفلسفة قط عند الساميين إلا اقتباساً صرفاً جديباً وتقليداً للفلسفة اليونانية"[71]

---

[66] فقال سبحانه وتعالى {إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ (190) الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ (191) رَبَّنَا إِنَّكَ مَنْ تُدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ (192) رَبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَنْ آمِنُوا بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا رَبَّنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ (193) رَبَّنَا وَآتِنَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَى رُسُلِكَ وَلَا تُخْزِنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْمِيعَادَ (194) فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ فَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأُوذُوا فِي سَبِيلِي وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ثَوَابًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ (195) } آل عمران

[67] د. محمد عاطف العراقي، دراسات في مذاهب فلاسفة المشرق، الطبعة الثانية 1973م، دار المعارف بمصر، ص15

[68] كامل محمد محمد عويضة، الفلسفة الإسلامية، مرجع سابق، ص 98

[69] نفس المرجع، ص 3

[70] نفس المرجع، ص99

[71] مرتضى المطهري، محاضرات في الفلسفة الإسلامية، نقله إلى العربية: عبدالجبار الرفاعي، دار الكتاب الإسلامي، ص 8

فهذا الزعم مردودٌ عليه بأن الحضارة الإسلامية لم تعترض سبيل العلم بل أيدته وشجعته ولم تحارب الفلسفة بل اتسع صدرها لشتى الآراء، وما كان الإسلام الذي يدعو إلى التأمل والتدبر ويوجه النظر إلى ما في السموات والأرض من آيات وعبر لِيُحَرِم البحث أو يضيّق على الحرية الفكرية، وأن سبب إنكار رجال القرن التاسع أن تكون هناك فلسفة إسلامية هو أن الفلسفة الإسلامية لم تدرس إلا دراسة ضئيلة لا تمكن من معرفتها معرفة تامة[72]، فقد مرت بالمجتمعات الإسلامية فترة ركود طويلة جداً ثم تلتها في مطلع العصر الحديث نهضة لم تؤت –مع الأسف– كل ثمارها المرجوة منها نتيجة خضوع هذه المجتمعات لتأثير مباشر من الغرب، وكانت محصلة ذلك كله أن ساد إحساس بشبه انقطاع بين ماضي هذه المجتمعات وحاضرها ليس ذلك فحسب بل ظهرت اتجاهات تسعى لطرح الماضي تماماً وإسقاطه وتدعو لمحاكاة المجتمعات الغربية في تجربتها الخاصة بها[73]، حتى قال بعضهم أن الفلسفة الإسلامية انتهت بوفاة ابن رشد حيث اندثر بوفاته التفلسف وأقفلت الفلسفة أبوابها، كما ذهب آخرون بأنها قد انتهت قبل ذلك حينما ألف الغزالي كتابه "تهافت الفلاسفة" الذي كان بمثابة رصاصة الرحمة التي أطلقت على الفلسفة في الإسلام فأقبرتها إلى غير رجعة، لذلك نحن بحاجة إلى التحرر من سلطة المعرفة الاستشراقية والإفلات من أحكامها المسبقة والتعرف على إسهامات الفلاسفة المسلمين التي أثرت وابتكرت نظريات فلسفية مهمة أغنت بها مسيرة الفلسفة الإنسانية[74]، كما اننا نشكو من غياب الفيلسوف المسلم المعاصر الذي يقوم بهذا الدور[75].

لذلك نحن بحاجة ماسة إلى البحث في فلسفتنا الإسلامية ويجب أن تتظافر كل الجهود كون ميدان البحث فسيح، فنحن نملك حضارة كبيرة وأول ما ندعوا إليه جمع ونشر مؤلفات الفلاسفة الإسلاميين التي لا تزال مخطوطة حتى اليوم أو التي نشرت نشراً ناقصاً ومعيباً، وذلك لأننا لا نستطيع أن نفهمها فهماً صحيحاً إلا إذا قرأناها بلغة كاتبها فاذا عرفنا مثلاً؛ بأن للكندي عدة رسائل مهملة في مكتبات إسطنبول، وأن للفارابي مؤلفات مخطوطة موزعة بين مكتبات لندن وباريس والأسكريال، وإن "كتاب الشفاء" المشهور لابن سينا قد أهمل ناشره طبع الجزء الأول منه الخاص بالمنطق[76]، وإنا لنرجو أن يأتي يوم يكتب فيه عن الفارابي بقدر ما كتب عن موسى ابن ميمون –الممثل الأكبر للفلسفة اليهودية– وتعرف مؤلفات ابن سينا كما عرفت مؤلفات القديس توماس الأكويني ويدرس الغزالي، كما درس ديكارت في ذلك الحين سوف تبدو الفلسفة الإسلامية في ثوبها اللائق ومظهرها الحقيقي[77].

وبذلك نصل إلى القول بأننا بحاجة ماسة إلى إعادة كتابة تاريخ الفلسفة الإسلامية، وإحياء التراث الإسلامي[78]، فقد قام الفلاسفة العرب بجهود جبارة في ميدان المعرفة الفلسفية وبذلوا قصار جهدهم في تنسيق

[72] كامل محمد محمد عويضة، الفلسفة الإسلامية، مرجع سابق، ص 100–101

[73] د. حامد طاهر، الفلسفة الإسلامية في العصر الحديث، الطبعة الأولى، اكتوبر2005م، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ص4

[74] مرتضى المطهري، محاضرات في الفلسفة الإسلامية، مرجع سابق، ص 12

[75] د. حامد طاهر، الفلسفة الإسلامية في العصر الحديث، مرجع سابق، ص4

[76] كامل محمد محمد عويضة، الفلسفة الإسلامية، مرجع سابق، ص 110

[77] نفس المرجع، ص 111

[78] احياء التراث هو ان ننظر الى تلك الموضوعات او المشكلات التي اثارها الفيلسوف نظرة جديدة معاصرة اذ ليس من المعقول ان تحتفظ المشكلات القديمة بنفس طابعها، وبهذا يكون معنى الاحياء بث المشكلات التي أثيرت في عصور سابقة والنظر اليها بمنظور جديد هو منظار العصر الذي نعيش فيه، ولا يعني هذا إضفاء معان عليها كانت بعيدة عن اذهان القائلين بها والباحثين فيها، بل تصحيح النظرة وإعادة تقيمها. د. محمد عاطف العراقي، دراسات في مذاهب فلاسفة المشرق، مرجع سابق، ص 19

حديقة رائعة وبراقة من المعرفة، واجبنا نحن أن نحافظ على هذه الحديقة[79]، وأن ننميها لا أن ننحصر في العكوف على منجزات الماضي مكتفين ببيان جوانب الروعة فيه بل لابد أن تصاحب موجه الاحياء بلورة التصور الإسلامي الحديث في صيغ عصرية تواكب ما وصل إليه العلم من تقدم وما بلغه من تطور[80].

الفرع الثالث

الفلسفة في العصر الحديث

مرت الفلسفة بعدة مراحل فتارة تزدهر وتارة يخفت نورها متأثرة بالوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي[81]، لذلك لم يجمع فلاسفة العصر الحديث على تاريخ دقيق لنهاية فلسفة العصور الوسطى، وبداية الفلسفة الحديثة، وذلك لتأثر؛ الفلسفة الحديثة بفلسفات العصور الوسطى في بعض جوانبها، فاقتصر دور البعض على تطوير وتعديل فلسفة العصور الوسطى لتواكب العصر الحديث استجابة لدعوة البابا "ليون الثالث عشر" عام ١٨٧٩ للعالم المسيحي للعودة إلى مؤلفات القديس توما الأكويني – في القرن الثالث عشر– وتعديلها لتلائم علم القرن العشرين وحياته الاجتماعية، إلا أن البعض الآخر ولم يرضَ بثوب الفكر القديم ودعا لتحرر العقل، فقد رأى "كانت" أنه لابد من ربط الفلسفة بالحياة حتى يمكن إصلاح المجتمع[82]، وأصبحت ثقافة العصر الحديث أقرب إلى الثقافة العلمانية منها إلى الثقافة الدينية[83].

لقد اختلفت الخصائص التي سادت الفلسفة الحديثة عن خصائص العصور السابقة، ففلاسفة العصر الحديث علميون في موقفهم، فالفيلسوف يصنع لنفسه فروض، ويتحقق من صحة الفروض ويختبر منطق الحجج بتفكيره الخاص، بالإضافة إلى أن الفلسفة الحديثة فلسفة دولية international، في حين أن الفلسفة القديمة كانت قومية national، كما أن الفلسفة الحديثة لا تقتصر على دولة معينة أو مكان جغرافي معين[84].

لقد قام البعض بتقسيم مراحل تطور الفلسفة الحديثة –عند الغرب، من وجهة نظرهم– إلى عدة حقب زمنية، و بيان أبرز فلاسفة كل حقبة على النحو التالي :

1– عصر النهضة: الفترة الإنسانية : (1453 – 1600) ومن ابرز فلاسفة ذلك العصر "برونو"

2– فترة العلم الطبيعي: (1600 – 1690) ومن أبرز فلاسفتها، "بيكون، هوبز، ديكارت، اسبينوزا، ليبنتس"

3– عصر التنوير: (1690 – 1781) ومن أبرز فلاسفة ذلك العصر، "لوك، باركلي، هيوم "

4– الفترة المثالية: (1781 – 1831) ومن ابرز فلاسفة هذه الفترة " كانط، فشته، هيجل"

5– الفترة الحالية: منذ (1831) ومن أبرز فلاسفتها، "شوبنهور، كونت ، مل، سبنسر،

---

[79] نفس المرجع، ص 26

[80] د. حامد طاهر، الفلسفة الإسلامية في العصر الحديث، مرجع سابق، ص6

[81] أحمد أمين و زكي نجيب محمود، قصة الفلسفة اليونانية، مرجع سابق، ص102

[82] ليفي بريل، فلسفة اوجيست كونت، مرجع سابق، ص (ي) من المقدمة

[83] برتراند رسل، تاريخ الفلسفة الغربية، الكتاب الثالث، الفلسفة الحديثة، ترجمة، د. مجد فتحي الشنيطي، المصرية العامة للكتاب، 1977م، ص 5–10

[84] وليم كلي رايت، تاريخ الفلسفة الحديثة، ترجمة، محمود سيد أحمد، تقديم ومراجعة، إمام عبد الفتاح إمام، الطبعة الأولى 2010م، التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ص 23 – 27

نيتشه، رويس، جميس، ديوى، برجسون، ألكسندر "[85].

في نهاية هذا المبحث نصل إلى حقيقة أن الفلسفة كانت وما تزال إحدى الدلائل العظمى على رقي أي مجتمع يتحلى بها[86]

المبحث الأول

ماهية فلسفة القانون ووظائفها وعلاقتها بالعلوم الأخرى

تمهيد وتقسيم:

بعد أن وصلنا فيما سبق إلى أن "الفلسفة" هي البحث العميق المتزن للوصول الى الغاية التي يبتغيها الفيلسوف، وقبل أن نغوص، في ماهية فلسفة القانون وأهميتها ووظائفها وعلاقتها بالعلوم القانونية الأخرى، نذكر ما نقل عن الدكتور/ محمود السقا "أن اللقاء الأول في التاريخ بين الفلسفة والقانون من الناحية التطبيقية هو لقاء الفلسفة الإغريقية بالقانون الروماني، وظهرت عبقرية الرومان في نقل الأفكار الفلسفية من محيط الفلسفة إلى عالم القانون وقد لعبت الفلسفة دوراً كبيراً في تطوير وتهذيب قواعد القانون الروماني"[87]

وتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: ماهية فلسفة القانون ووظائفها.

المطلب الثاني: علاقة فلسفة القانون بغيرها من العلوم.

المطلب الأول

ماهية فلسفة القانون ووظائفها

تمهيد وتقسيم:

لما كان مصطلح "فلسفة القانون" مصطلح مركب من مضاف ومضاف إليه، ولا يمكن الإحاطة بالمصطلح المركب إلا بعد استيعاب أجزائه-، وبعد أن تناولنا تعريف كلمة "الفلسفة" لذلك يجب -أولاً- بيان معنى كلمة "قانون" للوصول إلى تعريف فلسفة القانون قبل التطرق لماهية فلسفة القانون.

حاول العديد من فلاسفة القانون و فقهاؤه وضع تعريف جامع مانع للقانون، فمنهم من ركز على الناحية الشكلية، وآخر أعطى أهمية لجوهر القانون، وثالث أعطى أهمية للعلاقات الناشئة التي ينظمها القانون، وبنظرة عامة نجد أن القواعد القانونية تساعد على نشر الأمن والاستقرار والمساواة والعدالة الاجتماعية حسب التطور الملازم لحركة المجتمع ونموه والتحولات المختلفة فيه[88].

إن لكلمة "قانون" معاني ومدلولات متعددة يتسع بعضها فيكون لها معنى عام ذو طابع لغوي وفلسفي، ويضيق بعضها الآخر فيكون لها معنى خاص ذو طابع وضعي، كما أن هناك معنى ثالثاً وهو ما يطلق عليه الفقه القانوني بالتعريف الفني أو الاصطلاحي للقانون[89].

وقد قيل إن كلمة "قانون" يونانية الأصل دخلت إلى العربية عن طريق السريانية[90]، وكان استعمالها

[85] وليم كلي رايت، تاريخ الفلسفة الحديثة، مرجع سابق، ص 28-31

[86] كامل محمد محمد عويضة، الفلسفة الإسلامية، مرجع سابق، ص 17

[87] د. فايز محمد حسين محمد، فلسفة القانون ونظرية العدالة، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، 2010م، ص 1391

[88] د. وليد النونو، النظم القانونية والاجتماعية دراسة تاريخية مقارنة، مرجع سابق، ص 23

[89] استاذنا د. عبدالكريم يوسف القاضي، النظرية العامة للقانون، الطبعة الرابعة 2014م، الأمين للنشر والتوزيع صنعاء، ص5

[90] اللغة السُريانية: لغة سامية مشتقة من اللغة الآرامية ويعتبرها بعض الباحثين تطورًا طبيعيًا لها موحدين بين اللغتين نشأت اللغة الآرامية، وهي أصل اللغة

في الأصل بمعنى المسطر[91]، ثم صارت بمعنى القاعدة، وهي اليوم تستخدم في اللغات الاوربية بمعنى الشريعة الكنسية[92]، وقد استعملت كلمة قانون في العهد العثماني للدلالة على الأحكام الصادرة من الدولة لتفريقها عن أحكام الشرع الحنيف، لاسيما إذا كان الحكم في المسألة الواحدة يختلف في القانون عما هو في الشرع، مثل: الرباء محرم شرعاً ولكن الفائدة مباحة قانوناً[93].

أولاً: تعرف القانون لغة:

جاء في لسان العرب لابن المنظور " وقانون كل شيء: طريقة ومقياسه " والقوانين: الأصول، والواحد قانون، وليس بعربي[94] .

كما جاء في القاموس المحيط للفيروز آبادي بأن "القانون" مقياس كل شيء وجمعها قوانين وقيل بأن أصلها رومية، وقيل فارسية [95].

وكما ورد في المعجم الوسيط بأن "القانون" مقياس كل شيء وطريقه. وأصلها رومية، وقيل فارسية. وفي الاصطلاح: أمر كلي ينطبق على جميع جزيئياته التي تُتعرف أحكامها منه[96].

ثانياً: التعريف الفلسفي للقانون:

جاء في المعجم الفلسفي بأن كلمة "قانون" تدل على معيار مادي يقاس عليه أو يعمل به، ثم أطلق على كل ما يقدر به فكرياً أو روحياً[97].

فلكلمة "قانون" معنى عام ذو طابع فلسفي هو "كل علاقة مطردة بين ظاهرتين" بمعنى أنه يعبر عن النظام الذي تسير عليه ظواهر الكون، والذي يحتم أن يحدث لأمر معين كلما توافرت ظروف خاصة، وهذا معنى واسع يدخل فيه علوم الطبيعة[98].

كما عرف القانون بالمفهوم الفلسفي بأنه "الواقع الذي ينطوي على معنى خدمة قيمة العدل وفكرة الحق"[99]، وبذلك فإن النظام القانوني الذي لا ينص على مبدأ العدالة سواء بشكل صريح أو ضمني، هو نظام غير قانوني[100] وفقاً لذلك التعريف.

فالقانون ليس مجرد تصور يفرضه العقل،[101] أو مجرد مصادفة عابرة أو نتيجة لنزوة الفقهاء أو

السريانية ، في الألف الأول قبل الميلاد لتكون العائلة الثالثة ضمن عائلة اللغات السامية والتي أصبحت من القرن السادس قبل الميلاد لغة التخاطب الوحيدة في الهلال الخصيب ، حيث تحورت تدريجيًا واكتسبت اسمها الجديد "اللغة السريانية" في القرن الرابع تزامنًا مع انتشار المسيحية في بلاد الشام وتعتبر السريانية اللغة الأم لطوائف الآشوريون، السريان، الكلدان المنتشرة بالعراق وسوريا خاصة، ويشير الباحثون إلى اتصال دائم بين اللغة السريانية واللغة العربية نتيجة الهجرة والتبادل التجاري والثقافي بين بلاد الشام وشبه الجزيرة العربية غير أن التمازج الأعمق بين اللغتين لم يتم إلا في أعقاب قيام الدولة الأموية. تكتب اللغة السريانية بالأبجدية السريانية= =المؤلفة من اثنين وعشرين حرفًا تجمع في خمس كلمات: أبجد، هوز، حطي، كلمن، سعفص، قرشت. من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة. https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9_%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%A8%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%A9#searchIn=%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%A8%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%BA%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%BA%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D9%86%D8%A8%D9%84%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A7%D9%85%D9%88%D8%B4%D8%A8%D9%87%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D9%8A%D8%B1%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9%D8%BA%D9%8A%D8%B1%D8%A3%D9%86%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B2%D8%AC%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B9%D9%85%D9%82%D8%A8%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%BA%D8%AA%D9%8A%D9%86%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%B9%D8%A3%D8%AB%D9%86%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%88%D9%8A%D8%A9%D8%AA%D9%83%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%BA%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%A8%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D9%84%D9%81%D8%A9%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%AB%D9%86%D8%AA%D9%8A%D9%86%D9%88%D8%B9%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D9%86%D8%AD%D8%B1%D9%81%D9%8B%D8%A7%D8%AA%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%81%D9%8A%D8%AE%D9%85%D8%B3%D9%83%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%AA%D8%A3%D8%A8%D8%AC%D8%AF%D9%87%D9%88%D8%B2%D8%AD%D8%B7%D9%8A%D9%83%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B3%D8%B9%D8%B5%D9%81%D8%B5%D8%B1%D8%B4%D8%AA%D9%85%D9%86%D9%88%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%B3%D9%88%D8%B9%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%A8%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D9%84%D9%81%D8%A9%D9%85%D9%86%D8%AB%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9%D8%B9%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D9%86%D8%AD%D8%B1%D9%81%D9%8B%D8%A7%D8%AA%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%81%D9%8A%D8%AE%D9%85%D8%B3%D9%83%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%AA%D8%A3%D8%A8%D8%AC%D8%AF%D9%87%D9%88%D8%B2%D8%AD%D8%B7%D9%8A%D9%83%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B3%D8%B9%D8%B5%D9%81%D8%B5%D8%B1%D8%B4%D8%AA%D9%85%D9%86%D9%88%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%B3%D9%88%D8%B9%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%A8%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D9%84%D9%81%D8%A9%D9%85%D9%86%D8%AB%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9%D8%B9%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D9%86%D8%AD%D8%B1%D9%81%D9%8B%D8%A7%D8%AA%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%81%D9%8A%D8%AE%D9%85%D8%B3%D9%83%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%AA%D8%A3%D8%A8%D8%AC%D8%AF%D9%87%D9%88%D8%B2%D8%AD%D8%B7%D9%8A%D9%83%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B3%D8%B9%D8%B5%D9%81%D8%B5%D8%B1%D8%B4%D8%AA%D9%85%D9%86%D9%88%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%B3%D9%88%D8%B9%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%A8%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D9%84%D9%81%D8%A9%D9%85%D9%86%D8%AB%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9%D8%B9%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D9%86%D8%AD%D8%B1%D9%81%D9%8B%D8%A7%D8%AA%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%81%D9%8A%D8%AE%D9%85%D8%B3%D9%83%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%AA%D8%A3%D8%A8%D8%AC%D8%AF%D9%87%D9%88%D8%B2%D8%AD%D8%B7%D9%8A%D9%83%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B3%D8%B9%D8%B5%D9%81%D8%B5%D8%B1%D8%B4%D8%AA%D9%85%D9%86%D9%88%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D8%A7&searchIn=%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%A8%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%BA%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%BA%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D9%86%D8%A8%D9%84%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A7%D9%85%D9%88%D8%B4%D8%A8%D9%87%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D9%8A%D8%B1%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9%D8%BA%D9%8A%D8%B1%D8%A3%D9%86%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B2%D8%AC%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B9%D9%85%D9%82%D8%A8%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%BA%D8%AA%D9%8A%D9%86%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%B9%D8%A3%D8%AB%D9%86%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%88%D9%8A%D8%A9%D8%AA%D9%83%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%BA%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%A8%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D9%84%D9%81%D8%A9%D9%85%D9%86%D8%AB%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9%D8%B9%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D9%86%D8%AD%D8%B1%D9%81%D9%8B%D8%A7%D8%AA%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%81%D9%8A%D8%AE%D9%85%D8%B3%D9%83%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%AA%D8%A3%D8%A8%D8%AC%D8%AF%D9%87%D9%88%D8%B2%D8%AD%D8%B7%D9%8A%D9%83%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B3%D9%8A%D8%B5%D9%81%D8%B5%D8%B1%D8%B4%D8%AA%D9%85%D9%86%D9%88%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%B3%D9%88%D8%B9%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%A8%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D9%84%D9%81%D8%A9%D9%85%D9%86%D8%AB%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9%D8%B9%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D9%86%D8%AD%D8%B1%D9%81%D9%8B%D8%A7%D8%AA%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%81%D9%8A%D8%AE%D9%85%D8%B3%D9%83%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%AA%D8%A3%D8%A8%D8%AC%D8%AF%D9%87%D9%88%D8%B2%D8%AD%D8%B7%D9%8A%D9%83%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B3%D9%8A%D8%B5%D9%81%D8%B5%D8%B1%D8%B4%D8%AA%D9%85%D9%86%D9%88%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%B3%D9%88%D8%B9%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%A8%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D9%84%D9%81%D8%A9%D9%85%D9%86%D8%AB%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9%D8%B9%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D9%86%D8%AD%D8%B1%D9%81%D9%8B%D8%A7%D8%AA%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%81%D9%8A%D8%AE%D9%85%D8%B3%D9%83%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%AA%D8%A3%D8%A8%D8%AC%D8%AF%D9%87%D9%88%D8%B2%D8%AD%D8%B7%D9%8A%D9%83%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B3%D9%8A%D8%B5%D9%81%D8%B5%D8%B1%D8%B4%D8%AA%D9%85%D9%86%D9%88%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D8%A7&put

وقت الدخول 2025/3/16م الساعة 2:6 م

[91] وهذا الاستعمال ما زال معمول به في دولة المغرب العربي حيث يطلق على القانون المدني المسطرة المدنية –

[92] د. صبحي محمصاني، فلسفة التشريع في الإسلام، مرجع سابق، ص 12

[93] نفس المرجع، ص 14

[94] لسان العرب، ابن المنظور، مرجع سابق، ص 3759

[95] القاموس المحيط، الفيروز آبادي، مرجع سابق، ص1226

[96] المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مرجع سابق، ص763

[97] المعجم الفلسفي، مجمع اللغة العربية بجمهورية مصر العربية، مرجع سابق، ص 144

[98] د. عبدالكريم يوسف القاضي، النظرية العامة للقانون، مرجع سابق، ص 5

[99] د. روبرت الكسي، فلسفة القانون مفهوم القانون وسريانه، تعريب د. كامل فريد السباك، الطبعة الثانية 2013، منشورات الحلبي الحقوقية، هامش ص 70

[100] نفس المرجع، نفس الصفحة

[101] د. منذر الشاوش، مدخل في فلسفة القانون، الطبعة الأولى 2011م، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، ص 19

المفكرين أو غيرهم، وإنما هو عبارة عن انعكاس لأوضاع وعوامل مختلفة اجتماعية واقتصادية وسياسية ودينية أدت إلى إحداث تحولات وتطورات ساعدت على قيام قوانين تنظم هذه الأحوال الجديدة[102]، فهو ناتج عن صرعات فلسفية[103]، فهو ليس بظاهرة مستقلة عن المجتمع بل هو انعكاس لواقع اجتماعي معين ولظروف اجتماعية وعلاقات قائمة في المجتمع في مختلف المجلات أفرزت ضرورة حتمية لوجود قوانين تنظم هذه العلاقات المتطورة بصورة مستمرة[104].

فالقانون أداة لتجسيد المفاهيم والقيم السائدة في كل مجتمع والتي يرتضيها ويسير عليها غالبية الأفراد والذي يجب أن يساير الظروف والتطورات الجديدة من خلال التعديلات، بالإضافة أو الحذف بما يتفق مع الواقع الجديد مالم فإن القانون سيكون متخلفاً ويفقد مبرر وجوده [105].

ثالثاً: تعريف القانون اصطلاحاً:

إن للقانون معنى خاص وضعي أو وصفي حيث تطلق كلمة "قانون" على مجموعة القواعد القانونية النافذة في بلد معين في زمن معين فيقال مثلاً القانون اليمني، القانون المصري، وقد يطلق على معنى وصفي أضيق من ذلك إذ يطلق على مجموعة القواعد التي تنظم نوعاً معيناً من الروابط القانونية في نطاق فروع القانون الوضعي فيقال: القانون المدني، القانون الجنائي[106] .

وقد عرف القانون بأنه "قواعد سلوك اجتماعية تفرض الامتناع عن بعض الأعمال أو التصرفات أو تأمر ببعض الأعمال بغية الحفاظ على حياة المجتمع واستمراره وتطوره"[107].

كما عرف القانون بأنه "مجموعة القواعد التي تقيم نظام المجتمع فتحكم سلوك الأفراد وعلاقتهم فيه، والتي تناط كفالة احترامها بما تملك السلطة العامة في المجتمع من قوة الجبر والإلزام"[108]

وبذلك نصل إلى تعريف القانون بأنه " مجموعة القواعد العامة والمجردة التي تحكم سلوك الأفراد في المجتمع، والتي تكفل الدولة احترام الأفراد لها والزامهم بها، وذلك من خلال توقيع الجزاء على كل من يخالف حكم القاعدة القانونية"[109]

بعد أن تعرفنا على معنى كلمة قانون تم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين:

الفرع الأول: ماهية فلسفة القانون.

الفرع الثاني: وظيفة فلسفة القانون.

---

[102] د. وليد النونو، النظم القانونية والاجتماعية دراسة تاريخية مقارنة، مرجع سابق، ص 6

[103] فالصراع من اجل القانون قد يتم بطريقة ثورية سواء كانت هذه الثورة عنيفة ودموية أو كانت ثورة سلمية كتلك التي قادها غاندي في الهند وقد يتم بطريقة تدريجية كما ان الصراع من اجل القانون قد يؤدي الى التقدم الاجتماعي او يؤدي الى التأخر الاجتماعي وقد يقود الى الديمقراطية او يؤدي الى الديكتاتورية. والصراع من اجل القانون قد يؤدي الى تمزيق الدولة الى دولتين او اكثر وقد يؤدي الى تجميع اكثر من دولة في دولة واحدة. والصراع من اجل القانون قد يسفر عنه اصدار قوانين عادلة وقد يسفر عنه اصدار قوانين ظالمة فالصراع من اجل القانون ليست له نهاية فهو دائم ابداً وموجود فعلا في كل المجتمعات. د. سمير عبدالسيد تناغو، النظرية العامة للقانون، منشأة المعارف بالإسكندرية. ص226

[104] د. وليد النونو، النظم القانونية والاجتماعية دراسة تاريخية مقارنة، مرجع سابق، ص 22

[105] د. وليد النونو، النظم القانونية والاجتماعية دراسة تاريخية مقارنة، مرجع سابق، ص 11

[106] د. عبدالكريم يوسف القاضي، النظرية العامة للقانون، مرجع سابق، ص 6

[107] د. منذر الشاوش، مدخل في فلسفة القانون، مرجع سابق، ص 6

[108] د. حسن كيره، المدخل إلى القانون، منشأة المعارف بالإسكندرية، 1971م، ص 19

[109] د. عبدالكريم يوسف القاضي، النظرية العامة للقانون، مرجع سابق، ص 8

الفرع الأول

ماهية فلسفة القانون

فلسفة القانون كما يدل عليها اسمها فرع من فروع الفلسفة العامة تهتم بالقانون بوجه خاص، ولأن الفلسفة العامة هي علم الأصول أو الكليات المتعلقة بالكون بأكمله، فإن فلسفة القانون هي علم الكليات المتعلقة بالقانون أي علم أصول القانون وأسسه العامة[110]، فموضوع فلسفة القانون هو تحديد أصول القانون الكلية ورسم غاياته، وبيان أسسه العامة ومبادئه والأفكار المؤثرة فيه، فهي تتناول القانون كحقيقة عالمية ولا تقتصر فلسلفة القانون على ما يمكن استخلاصه من القانون الوضعي القائم فقط بل تمتد بأبحاثها[111] للبحث عما يجب أن يكون عليه القانون في المستقبل لتلبية طموحات الإنسان وتطور الحياة، فالكلام عن فلسفة القانون بصورة عامة يهدف إلى إطلاق عملية تفكير منهجية حول القانون[112]، لذلك لا يستطيع أي دارس للقانون أن يصل إلى فهم أصول القانون ومبادئه إلا بالرجوع إلى كتب فلاسفة القانون[113].

لقد انتشر استخدام مصطلح "فلسفة القانون" في بداية القرن التاسع عشر وبخاصة بعد صدور كتاب "مبادئ فلسفة القانون" للفيلسوف الألماني "هيجل" – حتى قيل أنه أول من استخدم مصطلح "فلسفة القانون"[114]–، فإذا كان مصطلح "فلسفة القانون" فرض نفسه في وقت متأخر – أي خلال القرن التاسع عشر – إلا أن البحث وإطلاق النقاش والأفكار حول القانون قديمة قدم القانون نفسه، والذي ارتبط بحياة الإنسان على وجه الأرض[115]، فما ناقشه الفيلسوف "هيجل" من مواضيع كان قد سبقه إليها فلاسفة العصر القديم "أفلاطون" "وأرسطو"، ففلسفة القانون وما تطرحه من أسئلة لها تاريخ طويل متغير بتغير الظروف الاجتماعية والسياسية[116]، كونها تبحث عن الأجوبة والحلول لكل المتغيرات والظروف.

أولاً: تعريف فلسفة القانون

توجد صعوبة في تعريف مصطلح "فلسفة القانون" تعريف جامع مانع لأن مصطلح فلسفة القانون حديث نسبياً، بالإضافة إلى اختلاط فلسفة القانون –عند البعض– مع بعض العلوم القانونية والسياسية الأخرى الأمر الذي نتج عنه تعدد وجهات نظر فقهاء وفلاسفة القانون[117]. لهذا تم تخصيص عدد خاص من أرشيف فلسفة القانون عام 1962م لدراسة موضوع "ماهية فلسفة القانون" وفي هذا المؤتمر قدم كل مفكر تعريفاً لفلسفة القانون مؤسساً على رؤيته وفلسفته الخاصة به[118].

فعرفت فلسفة القانون بأنها: "العلم الذي يحدد ماهية القانون ويبحث في مصادره وأصوله،

---

(110) د. سليمان مرقس، فلسفة القانون، مرجع سابق، ص 5

(111) د. محمد حسين منصور، نظرية القانون مفهوم وفلسفة وجوهر القانون...، مرجع سابق، ص 62

(112) ميشل تروبير، فلسفة القانون، ترجمة: جورج سعيد، الطبعة الأولى 2004م، دار الانوار للطباعة والنشر، ص9

(113) د. سمير عبدالسيد تناغو، النظرية العامة للقانون، مرجع سابق، ص 127

(114) د. فايز محمد حسين محمد، مبادئ علم الاجتماع القانوني، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2013م، ص17

(115) ميشل تروبير، فلسفة القانون، مرجع سابق، ص 11

(116) بينوا فريدمان وغي هارشر، فلسفة القانون، ترجمة: د. محمد وطفه، الطبعة الأولى 2002م، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ص 8

(117) د. فايز محمد حسين، فلسفة القانون، مرجع سابق، ص9

(118) د. فايز محمد حسين محمد، فلسفة القانون ونظرية العدالة، مرجع سابق، ص 1366

والخصائص العامة لتطوره وعوامل هذا التطور، ويزنه وفقاً لمثل أعلى هي العدالة بما يمليه العقل المجرد السليم"[119].

وعرفت أيضاً بأنها: "العلم الذي يعالج المبادئ الأولية للقانون كما يصورها العقل الإنساني ومؤسسة على الطبيعة الإنسانية في إطار علاقتها بالنظام العالمي" كما عرفت بأنها: "دراسة المشاكل الأساسية للقانون، وهي أساس وغاية ومحتوى القانون"، وعرفت أيضاً بأنها: "النظام الذي يعرف ماهية القانون في شكله المنطقي ويبحث عن الخصائص العامة لتطوره التاريخي ويستنتج من العقل البحث عن المثل الأعلى للعدالة باعتباره معياراً ومقياساً لصحة القانون الوضعي وتحديد وإصلاح ما يمكن أن ينطوي عليه من نقص"[120].

وعرفت فلسفة القانون بأنها: "الدراسة النقدية لمجموعة المبادئ والأسس التي ترتكز عليها النظم القانونية المختلفة"، كما عرفت بأنها: "البحث عن أصول الشرائع القانونية ودراسة المبادئ التي تسودها"، وعرفت أيضاً بأنها: "جزء من الفلسفة المطبقة على المعرفة العميقة للقانون والعدالة والقيم الأخلاقية التي ينظمها النظام القانوني، والتي يحركها المجتمع السياسي". كما اختزل تعريف فلسفة القانون بأنها: "دراسة مبادئ الأنظمة القانونية"[121].

وقد عرف د/فايز محمد حسين فلسفة القانون بأنها "الدراسة التي تتناول الأسس الأولية الكامنة فيما وراء الظاهرة القانونية، وتهدف إلى الوصول قانون تتحقق فيه الغايات النهائية للإنسان، من خلال البحث عن طبيعة القانون ومنهجه والقيم القانونية"[122].

ويعرف الباحث فلسفة القانون بأنها: "الدراسة العميقة للقانون من جميع جوانبه، والتي تتناول المبادئ والأسس الأولية التي يرتكز عليها القانون، وماهيته، وأهدافه، ومصادره، وأصوله، وخصائصه العامة، وعوامل تطوره بهدف الوصول إلى القانون الأمثل الذي يحقق العدالة ويلبي احتياجات وطموح الإنسان بما يمليه العقل المجرد السليم".

ثانياً: أهمية دراسة فلسفة القانون

قيل ضد تدريس فلسفة القانون بأنها ترفٌ لا محل له في عصر التكنولوجيا، فالعالم في هذا العصر بحاجة إلى المزيد من إنتاج كافة أنواع السلع وتحسين وسائل انتاجها؛ تحقيقاً لوفرتها حتى يعم الرخاء للبشرية، أما الفلسفة بجميع فروعها بما في ذلك فلسفة القانون، وما تكشف عنه من مثل عليا عبارة عن أفكار مجردة لا تغني فتيلاً في مجتمع القرن العشرين الصاخب بالعلوم، ومن الأفضل أن يصرف ما يبذل من جهد في دراسة الفلسفة إلى الدراسات والبحوث التكنولوجية التي تعود ثمارها على المجتمع أكثر من الفلسفة النظرية التي لا مكان لها في الواقع إلا في مخيلة الفلاسفة[123].

فالسؤال الذي يطرح نفسه ما أهمية فلسفة القانون؟ وهل ذلك النقد الموجه ضد تدريس فلسفة القانون قائم على أساس علمي أم أنه جهل بفلسفة

[119] د. حسن علي الذنون، فلسفة القانون، مرجع سابق، ص13
[120] د. فايز محمد حسين، فلسفة القانون، مرجع سابق، ص 10- 12
[121] د. فايز محمد حسين محمد، فلسفة القانون ونظرية العدالة، مرجع سابق، ص 1366 - 1377
[122] د. فايز محمد حسين محمد، مبادئ علم الاجتماع القانوني، مرجع سابق، ص 19
[123] د. سليمان مرقس، فلسفة القانون، مرجع سابق، ص18

القانون وأهميتها نتيجة عدم وجود أبحاث كافية توضح للناقد القصور الذي وقع فيه؟

لفلسفة القانون أهمية كبيرة فهي تنمي وتطور الفكر القانوني للوصول إلى أفضل القواعد القانونية التي تلبي متطلبات وطموحات الإنسان، وأما الاعتراض على تدريس فلسفة القانون واعتبارها ترف، فمردود على ذلك الاعتراض بأن القانون ضرورة اجتماعية، أي أنه لا غنى عنه في كل مجتمع لضرورة تنظيم العلاقات بين أفراده، فهو الذي يكفل النظام والأمن والاستقرار في المجتمع فهو أساس كل تقدم، ومتى كان هذا شأن القانون في المجتمع كان جديراً بإحاطته بكل عناية، لأنه كلما زاد إحكامه وإتقانه أثر ذلك في المجتمع بشكل ايجابي [124].

ففلسفة القانون لها أهمية كبيرة في مجال القانون سواء عند "سن القوانين" فهي ترشد المقنن إلى ضرورة أن تكون القوانين ملائمة لواقع المجتمع وتلبي احتياجاته. أو عند تطبيق أحكامه على يد المشتغلين في القانون من قضاة ومحاميين وغيرهم[125]، فقد قيل "القانون الذي لا يعكس واقع الحياة قانون ميت منذ ولادته"[126].

وبذلك نصل إلى أن التفكير الفلسفي في مجال القانون ليس ترفاً أو لوناً من الوان الرياضة الذهنية بل هو ضرورة وواجب فهو يتعدى –بلا شك– حدود الدراسة الوضعية للقانون للبحث عن الروح النابض خلف النظم القانونية[127]، فالتفكير الفلسفي تكون نتائجه أقوم وأعمق وأفقه وأوسع، وقد اعتاد الشراح على تطعيم دراساتهم القانونية بتحليلات فلسفية قانونية حتى يضفوا عليها التأصيل العلمي والتمحيص الفلسفي الدقيق[128]. وبذلك نخلص إلى تأييد قول أفلاطون والذي يرى أنه من المستحيل الإجابة عن سؤال "ما فائدة الفلسفة"؟ ويرى أن السؤال نفسه فاسد، لأن فائدة الشيء تظهر بما هو غاية له، ففائدة المال تظهر في الأشياء التي يُعد المال وسيلة لها، فإذا سألت ما فائدة الفلسفة؟ فمعنى ذلك أن الفلسفة وسيلة لشيء معين فالفلسفة غاية الغايات والتي ليس وراءها غاية[129]. فغايتها أن يعيش الإنسان في سعادة ووئام مع جميع من حوله. وهذا الأمر ينطبق على فلسفة القانون فيرى البعض أن تجاهل فلسفة القانون سوف يحرمنا من معرفة الغاية والوسيلة والمبادئ والأسس التي يقوم عليها القانون[130]، فالقانون فكرة ارتبطت بالإنسان ارتباطاً وثيقاً، فالقانون ليس غاية في حد ذاته بل هو وسيلة للوصول الى الغاية، والغاية الأساسية للقانون هي تحقيق مصالح الإنسان.

الفرع الثاني
وظيفة فلسفة القانون

تُعد فلسفة القانون بمثابة المصباح الذي ينير الطريق أمام رجال القانون[131]، وقد قيل "إن المرء الذي يحيا دون تفلسف هو بالطبع كمن يظل مغمضاً

[124] د. سليمان مرقس، فلسفة القانون، مرجع سابق، ص19
[125] ميشل تروبير، فلسفة القانون، مرجع سابق، ص 3
[126] د. حسن علي الذنون، فلسفة القانون، مرجع سابق، ص237
[127] د. أحمد إبراهيم حسن، غاية القانون دراسة في فلسفة القانون، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2000م، ص8
[128] د. فايز محمد حسين محمد، فلسفة القانون ونظرية العدالة، مرجع سابق، 1365
[129] أحمد أمين و زكي نجيب محمود، قصة الفلسفة اليونانية، مرجع سابق، ص 163
[130] د. مؤيد زيد، علم الاجتماع القانوني، مرجع سابق، ص27
[131] استاذنا د. عبدالله علي عبدالله الفسيل، تاريخ وفلسفة النظم القانونية في المجتمعات القديمة، الطبعة الثالثة 2008م، الافاق للطباعة والنشر، ص 6

عينيه لا يحاول أن يفتحها"[132] وانطلاقاً من ذلك القول سنقوم بالتعرف على بعض وظائف فلسفة القانون، التي قد تختلف من عصر إلى آخر وذلك باختلاف العوامل المؤثرة فيها، مثل: فلسفة المجتمع و فلسفة النظام السياسي السائد، وذلك في الآتي:

أولاً: الوصول إلى روح القانون

إن منع دخول الأفكار الفلسفية في القانون يؤدي –في حقيقة الأمر– إلى انعدام روح القانون، ويصير النظام القانوني شكلاً خاوياً بلا روح تحركه، ولا فلسفة تحكمه، وبهذا؛ يصبح نظاماً ميكانيكاً يعمل ولكنه لا يعقل، فتجاهل فلسفة القانون سيجعلنا لا نعرف الشيء الذي نبحث عنه ولا الجهة التي ندخل أو ننطلق منها وإلى أين نذهب، حتى يصل بنا الحال كمرشد القطارات الذي ليس لديه أي فكرة عن الرحلة ولا جهة الرحيل ولا جهة الوصول[133]، فمثلاً لتحقيق العدالة هل يجب على القضاء أن يطبق القانون الوضعي لأنه يمثل "قمة الحكمة" كما قيل أم يتحرر من "قيد النص" ويطبق القانون تطبيقاً هادفاً لتحقيق العدالة؟ الجواب يجب على القضاء في تطبيقه للقانون، ولكي يحقق العدالة أن يعطي القانون بعده الحقيقي "الاجتماعي و الاقتصادي" أي بعده الإنساني؛ فالقانون الوضعي وضع من قبل الإنسان، لمصلحة الإنسان، فحين يعالج مشاكل الإنسان لا يمكن أن يفقد عند تطبيقه من قبل القاضي الإنسان بعده الإنساني، فالقاضي في تعامله مع مشاكل الناس يستند إلى القانون لكي يحقق العدل في أحكامه، ولكن يجب على القاضي ألاَّ يطبق القانون تطبيقاً آلياً بعيداً عن الواقع الإنساني الحقيقي الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والنفسي لأطراف القضية، لأنه إن ترك ذلك؛ يكون قد جرد القانون عن بعده الإنساني وهو –أصلاً– وضع للإنسان[134].

ثانياً: فهم القوانين وتطويرها

كل نظام قانوني يقوم على مجموعة من الأسس تمثل هذه الأسس الركائز الأساسية التي يقوم عليها والأهداف التي يسعى إلى تحققها وبتحليل هذه الأسس يمكننا فهم هذا النظام وأبعاده. والدراسة التي تقوم بتحليل هذه الأسس وتقيمها ونقدها هي فلسفة القانون، ومن هنا تبدو أهمية فلسفة القانون كمدخل أساسي لفهم القوانين[135]، وبوجه عام يمكننا أن نقرر أن فلسفة القانون لعبت دوراً كبيراً في فهم القوانين وتطوير النظم القانونية ومهدت لإنشاء نظم قانونية جديدة، كما ساعدت على فهم مضمون المصطلحات اللغوية والكلمات التي لها دلالات معينة، مثل: " العدالة، الحق، القانون"، وقدمت حلول لمسائل كبرى يفترضها ويقترحها العقل الإنساني فهي ضرورية لفهم العلاقة بين القانون والإنسان[136]، فالقانون ما هو إلا تعبير عن الفلسفة السائدة في المجتمع –وهذا يبدو من خلال الدراسة التاريخية التحليلية لفكرة القانون لدى أي دولة قديمة أو حديثة– فالقوانين النازية مثلاً ماهي إلا تطبيق عملي للفلسفة السياسية النازية[137].

[132] د. فايز محمد حسين محمد، فلسفة القانون ونظرية العدالة، مرجع سابق، ص 1371

[133] د. فايز محمد حسين، فلسفة القانون، مرجع سابق، ص44

[134] د. منذر الشاوش، مدخل في فلسفة القانون، مرجع سابق، ص 212

[135] د. منذر الشاوش، مدخل في فلسفة القانون، مرجع سابق، ص 49

[136] د. فايز محمد حسين، فلسفة القانون، مرجع سابق، ص 45 –48

[137] د. عبدالله علي عبدالله الفسيل، المدخل في فلسفة القانون، مرجع سابق، ص 87

ثالثاً: تعميق الوعي القانوني

لفلسفة القانون دور كبير في تعميق الوعي القانوني لكل من يعمل في رحاب القانون من قضاة ومحاميين وغيرهم من المشتغلين بالقانون[138]، كونها تثير فيهم غريزة البحث في الأفكار والأسس الأولية للقانون، فتوضح لهم المضامين الأساسية للقانون وصلته بالحياة الاجتماعية، فحوار القاضي مع النص هو حوار مع المجتمع في عاداته وتقاليده وحاجاته وطموحاته وتناقضاته، هو حوار من شأنه تحقيق الانسجام والتوفيق بين مصالح ونزاعات الافراد المتناقضة التي أراد القانون أن يضع لها إطاراً عاماً يعجز في بعض الأحيان عن ملاحقة المسيرة الدائمة والمتغيرة والمعقدة للعلاقات الاجتماعية[139].

رابعاً: الارتقاء بمستوى الفكر القانوني

تؤدي فلسفة القانون إلى الارتقاء بمستوى التفكير القانوني، وإدراك العاملين في مجال القانون بالأسس والمبادئ الأولية للقانون وإيجاد حلول للمشاكل التي تواجههم؛ وذلك لأنها تعتمد على التفكير العقلي التحليلي للأسس الأولية للقانون ومشكلاته المختلفة[140]، فالقاضي مثلاً مهمته أن يطبق القواعد القانونية التي يضعها المقنن وهي قواعد قانونية – اقتصادية واجتماعية– تحكمها وحدة الرؤية السياسية للدولة، ولما كان تحقيق العدالة يستند إلى هذه القوانين، وينطلق من فهم وادراك هذه القوانين، فإن تطبيق القضاء لهذه القوانين لا يمكن أن يكون بمعزل عن النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي القائم، وعن فهم اتجاهاته، لذا كانت ثقافة القاضي القانونية والاجتماعية والسياسية مطلباً لتحقيق العدالة، فلكي نفهم القانون ونحقق به العدالة؛ يجب أن ندرك مقاصد المقنن صاحب السلطة والسياسة، ويجب أن ندرك فلسفته في التشريع[141]. وفلسفة القانون ترفع من قدرة العقل على التفكير والتحليل الصحيح للمشكلات وإيجاد حلول لتلك المشكلات، حتى قيل "أن رجل القانون لا غنى له عن فلسفة القانون إذ بدونها يظل عاجزاً عن الوصول إلى الأبعاد الحقيقة للقواعد التي يقوم بدراستها أو تفسيرها أو تطبيقها، بل يظل عاجزاً عن أن يخطو الخطوة الأولى في هذا الطريق، ففلسفة القانون تمثل بداية المبتدئ ونهاية المجتهد بالنسبة لرجل القانون"[142]

خامساً: إيجاد حلول للمشاكل التي تواجه المجتمع

تقوم فلسفة القانون بإيجاد حلولٍ لمشاكل المجتمع، وذلك عن طريق البحث العميق في المشكلة وتحليل أسبابها وإيجاد الحلول المناسبة لها. فالقانون لا ينشأ من فراغ وإنما يُعد انعكاساً للواقع الاجتماعي، فهو المرآة التي تعكس حضارة مجتمع معين في زمن معين، بما يتضمنه هذا المجتمع من أوضاع اجتماعية واقتصادية وسياسية وغيرها[143]، فالثابت أن آراء كبار فلاسفة القانون اقترنت بأعظم المنجزات الاجتماعية ومهدت لمعظم الثورات التاريخية الكبرى كالثورة الإنجليزية سنة 1688م والثورة الأمريكية سنة 1776/1774م والثورة الفرنسية سنة 1789م [144].

[138] نفس المرجع، ص70

[139] د. منذر الشاوش، مدخل في فلسفة القانون، مرجع سابق، ص 214

[140] د. عبدالله علي عبدالله الفسيل، المدخل في فلسفة القانون، مرجع سابق، ص 72

[141] د. منذر الشاوش، مدخل في فلسفة القانون، مرجع سابق، ص 215

[142] د. سمير عبدالسيد تناغو، النظرية العامة للقانون، مرجع سابق، ص 10

[143] د. مؤيد زيد، علم الاجتماع القانوني، مرجع سابق، ص4

[144] د. سليمان مرقس، فلسفة القانون، مرجع سابق، ص20

فقد ساهمت أفكار فلاسفة القانون أمثال جاك روسو، ومونتسكيو في ظهور فكرة الدولة القانونية الحديثة[145]. فلا ينكر أحد تأثير كتاب "العقد الاجتماعي" للفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو (الذي صدر عام 1762م) على الثورة الفرنسية حتى أنه قد أطلق عليه إنجيل الثورة الفرنسية[146]، كما أثرت فلسفة العميد ليون ديجي والعميد موريس هوريو تأثيراً عميقاً في نشأت وتطور القانون الدستوري والإداري الفرنسي، كما كان لفلسفة هانر كلسن أثر كبير في صياغة الأفكار الأساسية لعلم القانون العام في ألمانيا والنمسا، كما أثرت آراء الدكتور السنهوري –وما تزال– في صياغة النظريات الأساسية في القانون المصري، والذي دمج بين الأفكار الإسلامية والفكر القانوني الغربي في آن واحد وفي تقنين واحد[147].

المطلب الثاني

علاقة فلسفة القانون بغيرها من العلوم

تمهيد وتقسيم:

تناول الباحث في هذا المطلب علاقة فلسفة القانون بغيرها من العلوم، لبيان مدى الاتفاق والاختلاف والتأثير والتأثر بين فلسفة القانون وتلك العلوم، وذلك على النحو الآتي:

الفرع الأول: علاقة فلسفة القانون بعلم القانون

الفرع الثاني: علاقة فلسفة القانون بالنظرية العامة للقانون

الفرع الثالث: علاقة فلسفة القانون بالقانون المقارن

الفرع الرابع: علاقة فلسفة القانون بفلسفة السياسة

الفرع الخامس: علاقة فلسفة القانون بعلم الاجتماع القانوني

الفرع السادس: علاقة فلسفة القانون بتاريخ القانون

الفرع الأول

علاقة فلسفة القانون بعلم القانون

ترجع التفرقة بين علم القانون وفلسفة القانون إلى "جروتيوس [148]، فهل تعني تلك التفرقة الاختلاف المطلق بينهما أم هناك تكامل وتأثير وتأثر بينهما؟

هناك ارتباط كبير بين فلسفة القانون وعلم القانون حتى قال البعض بأنهما لا ينفصلان عن بعضهما فكلٌ منهما يكمل الآخر[149]، فعلم القانون يحتاج إلى فلسفة القانون ليستلهم منها المبادئ التي تنير له السبيل في دراسة جزئيات القانون وتطبيقاته المختلفة[150]، فرجل القانون لا غنى له عن فلسفة القانون إذ بدونها يظل عاجزاً عن الوصول إلى الأبعاد الحقيقة للقواعد القانونية التي يقوم بدراستها أو تفسيرها أو تطبيقها بل يظل عاجزاً عن أن يخطو الخطوة الأولى في هذا الطريق[151]، فعلم القانون يتناول دراسة القوانين القائمة في مجتمع معين ويُعنى بشرحها وتفسيرها، بغرض فهمها جيداً، والسعي لتطبيق هذه القوانين على نحو أمثل[152] وهو بذلك يمد فلسفة القانون بموضوع بحثها.

رغم ذلك التقارب إلا أنه لكلٍ منهما خصوصيته؛ لذلك سنبين أوجه التقارب ثم أوجه الاختلاق وفقاً للآتي:

---

[145] د. مؤيد زيد، علم الاجتماع القانوني، مرجع سابق، ص27

[146] د. فايز محمد حسين محمد، مبادئ علم الاجتماع القانوني، مرجع سابق، ص 134

[147] د. فايز محمد حسين، فلسفة القانون، مرجع سابق، ص37

[148] د. أزفلد كولبه، المدخل إلى الفلسفة، مرجع سابق، ص106

[149] د. فايز محمد حسين، فلسفة القانون، مرجع سابق، ص57

[150] د. سليمان مرقس، فلسفة القانون، مرجع سابق، ص 8

[151] د. فايز محمد حسين، فلسفة القانون، مرجع سابق، ص59

[152] د. عبدالرشيد عبدالحافظ، في تاريخ الفكر الفلسفي القانوني، مرجع سابق، ص20

أولاً: أوجه التقارب:

أ- علم القانون يحتاج إلى فلسفة القانون؛ لأنها تمثل نبراساً له لاستلهام المبادئ التي تساعده على فهم جزيئيات القانون وتطبيقاتها المختلفة[153].

ب-فلسفة القانون بحاجة إلى علم القانون لأن فلسفة القانون تعني بدراسة كليات القانون واستخلاص أسسه ومبادئه العامة ودراسة كلياته واستخلاص أسسه تقتضي أولاً الإلمام به في جزئياته إلماماً تاماً ثم إجراء عملية استخلاص أسسه من تلك الجزئيات، لا استخلاصاً نظرياً مبيناً عن التصورات العقلية بل استخلاصاً علمياً واقعياً مبنياً على المشاهدة والتجربة[154].

ثانياً: أوجه الاختلاف

إن الاختلاف بين فلسفة القانون وعلم القانون ما هو إلا مظهر من مظاهر الاختلاف بين الفلسفة والعلوم بوجه عام، وتختلف فلسفة القانون عن علم القانون في نواحي عديدة تتمثل في الاختلاف من حيث التعريف والإطار والهدف، وفيما يلي تفصيل ذلك[155]:

1- من حيث التعريف:

يقصد بعلم القانون: "دراسة القانون الوضعي والمتمثل في مجموعة القواعد القانونية المنظمة لسلوك وعلاقات الأشخاص على وجه ملزم في إقليم دولة معينة، أي القانون النافذ أو المطبق في وقت معين وبلد معين"[156].

أما فلسفة القانون فهي: "الدراسة العميقة للقانون من جميع جوانبه، والتي تتناول المبادئ والأسس الأولية التي يرتكز عليها القانون، وماهيته، وأهدافه، ومصادره، وأصوله، وخصائصه العامة، وعوامل تطوره بهدف الوصول إلى القانون الأمثل الذي يحقق العدالة، ويلبي احتياجات وطموح الإنسان بما يمليه العقل المجرد السليم".

2- من حيث الإطار:

فلسفة القانون – كشأن كل فلسفة – تدرس القانون كحقيقة، أي تدرس القانون كفكرة عقلية كلية من وجهة عالمية، فهي لا تقتصر على خصائص ومفهوم ومميزات قانون وطني معين، بل تمتد إلى ما هو مشترك بين الانظمة القانونية المختلفة وذلك؛ لأن القانون ليس مجرد ظاهرة وطنية بل هو قبل كل شيء ظاهرة إنسانية لازمة للإنسان مثل ظله ولهذا فلسفة القانون أقدم من علم القانون نفسه[157]. ففلسفة القانون تحدد الإطار الكلي للقانون من حيث التحليل والتأصيل بل تُعد روح القانون[158].

أما علم القانون: فهو علم جزئي يدرس القواعد القانونية المتبعة في زمان ومكان معينين وكيفية تطبيقهما على الوقائع[159]، وبذلك فعلم القانون يتناول

[153] د. فايز محمد حسين، فلسفة القانون، مرجع سابق، ص57

[154] د. سليمان مرقس، فلسفة القانون، مرجع سابق، ص 7

[155] د. فايز محمد حسين، فلسفة القانون، مرجع سابق، ص52

[156] د. محمد حسين منصور، نظرية القانون مفهوم وفلسفة وجوهر القانون...، مرجع سابق، ص 58

[157] د. ثروت انيس الاسيوطي، عدالة السماء، مجلة القانون والاقتصاد العدد الأول، ص 2

[158] د. عبدالله علي عبدالله الفسيل، المدخل في فلسفة القانون، مرجع سابق، ص 54

[159] د. سليمان مرقس، فلسفة القانون، مرجع سابق، ص 6

دراسة قوانين مجتمع معين في زمن معين ويهتم بشرحها لغرض استيعابها وحسن تطبيقها[160].

3- من حيث الهدف:

غاية فلسفة القانون، هو البحث عن الأسس والمبادئ الأولية للقانون، والعوامل المؤثرة فيه، وأبعاده الاجتماعية والاقتصادية والسياسية[161].

أما علم القانون، فيهتم بتفسير القانون القائم، ويبحث عن الحكم في مسألة معينة، ففلسفة القانون تذهب إلى أبعد من علم القانون، وهو البحث في ملاءمة القاعدة القانونية للواقع لذلك يقال إن علم القانون علم (ما هو كائن) أما فلسفة القانون فهي علم (ما يجب أن يكون)[162]، حتى قيل أن الهدف الوحيد لعلم القانون هو دراسة الأنظمة كما تبدو خلال تطورها[163]. وبالتالي يظهر شمولية فلسفة القانون وعمومها، وخصوصية علم القانون، ففقيه القانون يهتم بتوضيح مضمون التشريع والأحكام التي تستمد منه، أما فيلسوف القانون فنظرته عميقة وتأملية فهو ينظر إلى الجوانب الإصلاحية ومدى عدالة القانون، فنظرته شمولية وواسعة بينما نظرة فقه القانون خصوصية ومحدودة [164].

وقد مثل البعض بأن " رجل القانون كمن يبحث داخل غابة يجهد نفسه في عد أشجارها وقياس ارتفاعها، أما فيلسوف القانون فهو كمن صعد فوق جبل ويجلس في هدوء يتأمل الطبيعة فكشف صلة الغابات بالريح ونزول الأمطار وربط نمو الأعشاب بكمية الماء وأشعة الشمس ويميز بين المراعي التي في السفوح والزراعة في الوديان إلى غير ذلك من الظواهر العامة"[165].

الفرع الثاني

علاقة فلسفة القانون بالنظرية العامة للقانون

يرى بعض الفقه (الأنجلو – أمريكي) أن فلسفة القانون والنظرية العامة للقانون متفقتان في كافة الموضوعات التي يتناولانها[166] فهل يعني ذلك أنهما مصطلحان مترادفان أم أن هناك تقارباً وتمايزاً بين كلٍ منهما؟، للإجابة عن ذلك التساؤل سنبين أوجه التقارب ثم أوجه الاختلاق على النحو الآتي:

أولاً: أوجه التقارب:

تتفق النظرية العامة للقانون مع فلسفة القانون في أن موضوعهما واحد وهو دراسة القانون؛ فكلاهما يقوم بتحليل القانون وبيان أقسامه وعلاقته بغيره من القوانين والأفكار المماثلة[167]، وقد رأى الأستاذ/ الدكتور السنهوري و الأستاذ/ الدكتور أبوستيت "ان دراسة أصول القانون قد تكون ابتدائية للمبتدئين في دراسة القانون، وقد تكون دراسة عميقة فلسفية يقصد بها السمو بالدراسة القانونية إلى درجة من التجريد والاستقراء المنطقي المتعمق العلمي تتفق مع حالة من أتم دراسة القانون ووعى فروعه وتفصيلاته ولم يبقَ له

[160] د. عبدالله علي عبدالله الفسيل، المدخل في فلسفة القانون، مرجع سابق، ص 54

[161] د. عبدالله علي عبدالله الفسيل، المدخل في فلسفة القانون، مرجع سابق، ص 55

[162] د. حسن علي الذنون، فلسفة القانون، مرجع سابق، ص16

[163] د. هنري باتيفول، فلسفة القانون، ترجمة: د. سموحي فوق العادة، الطبعة الثالثة 1984م، منشورات عويدات، بيروت – باريس، ص 9

[164] د. عبدالله علي عبدالله الفسيل، المدخل في فلسفة القانون، مرجع سابق، ص 56

[165] د. ثروت انيس الاسيوطي، عدالة السماء، مرجع سابق، ص 2

[166] د. فايز محمد حسين، فلسفة القانون، مرجع سابق، ص63

[167] د. عبدالله علي عبدالله الفسيل، المدخل في فلسفة القانون، مرجع سابق، ص 59

إلا أن يستخلص ما فيه من فلسفة وعلم"[168] كما رأى الدكتور/ سمير تناغو "أن المدخل لدراسة القانون – وهو ما نسميه عندنا أيضا بالنظرية العامة للقانون أو مقدمة في علم القانون أو نظرية القانون– لا يمكن اجتيازه إلا عن طريق الاهتمام بموضوعات فلسفة القانون" ويفهم من ذلك أن هناك ارتباطاً ووثيقاً بين فلسفة القانون وهي التي تدرس جوهر القانون، وبين النظرية العامة للقانون وهي التي تتناول شكل القانون[169].

ثانياً: أوجه الاختلاف:

1– من حيث التعريف:

تعرف النظرية العامة للقانون بأنها: "العلم الذي يتناول المبادئ القانونية الأولية العامة التي تمهد وتؤسس للدراسات التفصيلية للقوانين الوضعية"[170].

أما فلسفة القانون فهي "الدراسة العميقة للقانون من جميع جوانبه والتي تتناول المبادئ والأسس الأولية التي يرتكز عليها القانون، وماهيته، وأهدافه، ومصادره، وأصوله، وخصائصه العامة، وعوامل تطوره بهدف الوصول إلى القانون الأمثل الذي يحقق العدالة ويلبي احتياجات وطموح الإنسان بما يمليه العقل المجرد السليم".

2– من حيث الظهور

ظهر مصطلح النظرية العامة للقانون على إثر ظهور الوضعية القانونية التحليلية البحتة الجديدة عام 1926م[171].

واستخدام مصطلح "فلسفة القانون" في بداية القرن التاسع عشر، وبخاصة بعد صدور كتاب "مبادى فلسفة القانون" للفيلسوف الألماني "هيجل"، فإذا كان مصطلح "فلسفة القانون" فرض نفسه في وقت متأخر – أي خلال القرن التاسع عشر– إلا أن البحث وإطلاق النقاش والأفكار حول القانون قديمة قدم القانون نفسه والذي ارتبط بحياة الإنسان على وجه الأرض[172].

3– من حيث المنهج:

يختلف المنهج المتبع في دراسة النظرية العامة للقانون عن منهج فلسفة القانون، فالنظرية العامة للقانون حالها كحال علم القانون تنظر إلى القانون؛ كمعطى أولي لا ينبغي البحث إلا في تفسيره، –أي يجب أن نتناوله كما هو– بغض النظر عن كونه عادلاً أو غير عادل، صالح للتطبيق أو غير صالح، وبهذا تُعد دراسة النظرية العامة للقانون دراسة شكلية تحليلية لفكرة القانون[173].

أما فلسفة القانون فهي تبحث عن الأبعاد والأسس الأولية للقاعدة القانونية وعدالتها وملاءمتها للواقع، وبوجه عام تبحث فلسفة القانون فيما يجب أن يقوم عليه القانون، وما ينبغي أن تكون عليه القاعدة القانونية، وذلك من خلال منهج تأصيلي تأملي للمفاهيم الأساسية للقانون[174].

4– من حيث الهدف:

تهدف النظرية العامة للقانون إلى تنظيم وتنسيق المفاهيم الأساسية المستعملة في علم القانون، وهذا

[168] د. فايز محمد حسين، فلسفة القانون، مرجع سابق، ص65

[169] نفس المرجع، ص 67

[170] د. عبدالرشيد عبدالحافظ، في تاريخ الفكر الفلسفي القانوني، مرجع سابق، ص 20

[171] د. فايز محمد حسين، فلسفة القانون، مرجع سابق، ص60

[172] ميشل تروبير، فلسفة القانون، مرجع سابق، ص 11

[173] د. فايز محمد حسين، فلسفة القانون، مرجع سابق، ص61

[174] نفس المرجع، نفس الصفحة

التنظيم والتنسيق يتم عن طريق تركيز كل الظواهر القانونية في قاعدة وضعية يتناولها علم القانون بالتحليل الوافي[175]، فهي تهدف إلى توصيف وتحليل القانون كما هو بعيداً عن أي حكم مسبق[176]، فهي تهتم بالمفاهيم العامة فتتناول: تعريف القانون بصورة عامة، ومعنى القاعدة القانونية، والتمييز بين القاعدة القانونية وغيرها من قواعد الدين والأخلاق والعادات، وبيان أصل الزام القواعد القانونية، وماهي مصادر القانون، ونطاق تطبيقه، وكيفية تفسير أحكامه، وتقسيمات القوانين[177].

أما فلسفة القانون فهي تهدف إلى دراسة المشاكل الأساسية للقانون، وإيجاد حلول لتلك المشاكل، فهي تبحث في أساس وغاية ومحتوى القانون والمذاهب الأساسية للقانون، مما يعني اختلاف فلسفة القانون عن النظرية العامة للقانون، ففلسفة القانون ذات طابع فلسفي (تأصيلي) والنظرية العامة للقانون ذات طابع تحليلي[178].

الفرع الثالث

علاقة فلسفة القانون بالقانون المقارن

يقول بعض الفقه –في إطار بيان العلاقة بين فلسفة القانون والقانون المقارن– أنه "لو تمثلنا هيكل العلوم القانونية المختلفة على صورة هرم فإننا سوف نجد على قمة ذلك الهرم مادة فلسفة القانون مرتكزة مباشرة على علم القانون المقارن الذي يرتكز بدوره على فروع القانون في البلاد المختلفة"[179]، ففلسفة القانون تدرس القانون في جوانبه العالمية ونواحيه العامة بغض النظر عن ذاتية كل قانون وطني أو خصائص كل فرع من فروع القانون المختلفة، ففلسفة القانون تبحث في كل ما هو مشترك بين كافة النظم القانونية؛ لأن القانون في حقيقة الأمر ظاهرة عالمية لازمت الإنسانية حتى لو تعدد أشكاله ومظاهره وتفاوتت معانيه حسب الزمان والمكان[180].

فالسؤال الذي يطرح نفسه هل هناك علاقة بين فلسفة القانون والقانون المقارن، فهل هناك تقارب أو تمايز بين كلٍ منهما؟، للإجابة عن ذلك التساؤل سنبين أوجه التقارب ثم أوجه الاختلاق على النحو الآتي:

أولاً: أوجه التقارب:

1– من حيث مجال الدراسة.

هناك علاقة وثيقة بين فلسفة القانون والقانون المقارن في مجال دراسة القانون، ففلسفة القانون تتناول القانون كحقيقة عالمية دون التقيد بقانون وطني معين أو بفرع معين أو بموضوع معين أو مجموعة معينة من القواعد فهي تنظر إلى القانون نظرة شمولية؛ لذا فهي تستفيد كثيراً من القانون المقارن الذي يمدها بالتجارب الإنسانية الخصبة في مجال القانون والتي تستخلص منها المبادئ الأولية للقانون والغاية التي يسعى إلى تحقيقها[181].

2– من حيث الهدف

يهدف القانون المقارن للتوصل إلى قانون عالمي مشترك عن طرق البحث في العوامل المؤثرة في القاعدة

[175] د. عبدالله علي عبدالله الفسيل، المدخل في فلسفة القانون، مرجع سابق، ص 60

[176] ميشل تروبير، فلسفة القانون، مرجع سابق، ص 13

[177] د. عبدالرشيد عبدالحافظ، في تاريخ الفكر الفلسفي القانوني، مرجع سابق، ص 20

[178] د. عبدالله علي عبدالله الفسيل، المدخل في فلسفة القانون، مرجع سابق، ص 60

[179] د. فايز محمد حسين، فلسفة القانون، مرجع سابق، ص68

[180] د. محمد حسين منصور، نظرية القانون مفهوم وفلسفة وجوهر القانون...، مرجع سابق، ص 63

[181] نفس المرجع، ص 62

القانونية وهو ذات الهدف التي تسعى إليه فلسفة القانون[182].

ثانياً: أوجه الاختلاف:

1- من حيث التعريف

يعرف القانون المقارن بأنه: "العلم الذي يهتم بدراسة القوانين والأنظمة القانونية المختلفة، والمقارنة فيما بينها؛ لبيان أوجه الاتفاق والتقارب، وأوجه الاختلاف والافتراق بين هذه القوانين والنظم، وأيضاً بيان العلاقات المتبادلة بين هذه القوانين والنظم إن وجدت""[183].

أما فلسفة القانون فهي "الدراسة العميقة للقانون من جميع جوانبه، والتي تتناول المبادئ والأسس الأولية التي يرتكز عليها القانون، وماهيته، وأهدافه، ومصادره، وأصوله، وخصائصه العامة، وعوامل تطوره؛ بهدف الوصول إلى القانون الأمثل الذي يحقق العدالة ويلبي احتياجات وطموح الإنسان بما يمليه العقل المجرد السليم"

2- من حيث الظهور:

ظهر مصطلح القانون المقارن حديثاً والذي لا يتجاوز مائة عام[184].

وبدأ استخدام مصطلح "فلسفة القانون" في بداية القرن التاسع عشر، إلا أن البحث واطلاق النقاش والأفكار حول القانون قديمة قدم القانون نفسه، والذي ارتبط بحياة الإنسان على وجه الأرض[185] كم بينا سابقاً.

3- من حيث المنهج

تسعى فلسفة القانون للوصول إلى قانون عالمي عن طريق استخلاص مجموعة المبادئ العامة المشتركة التي تتفق عليها الإنسانية[186].

أما القانون المقارن فيسعى للوصول إلى قانون عالمي عبر منهج تحليلي يقوم على المقارنة بين تشريعات مختلف الدول للتوصل إلى المبادئ المشتركة بينهما وصياغة هذه المبادئ بوصفها القدر المشترك الذي يتكون منه القانون العالمي[187].

4- من حيث الهدف:

يهدف القانون المقارن إلى الاستفادة من التنوع في النظم القانونية المختلفة للوصول إلى أفضل القواعد القانونية، بالإضافة إلى ما تقدمه الدراسات القانونية المقارنة من فوائد جمة في فهم طبيعة الأنظمة القانونية الأجنبية وانعكاسات ذلك على تدعيم الروابط والصلات بين الأمم وتعزيز العلاقات الدولية[188]، فالتجارب السابقة للدول الأخرى تساعد المشرع الوطني على اختيار انسب الطرق لمواجهة المشاكل التي تواجهه والاستفادة من تجارب الآخرين[189].

أما غاية فلسفة القانون فهي الوصول إلى روح القانون، وتعميق الوعي القانوني، وإيجاد حلول للمشاكل التي تواجه المجتمع، وفهم القوانين تطويرها.

---

[182] د. فايز محمد حسين، فلسفة القانون، مرجع سابق، ص69

[183] د. عبدالرشيد عبدالحافظ، في تاريخ الفكر الفلسفي القانوني، مرجع سابق، ص 20

[184] د. فايز محمد حسين، فلسفة القانون، مرجع سابق، ص68

[185] ميشل تروبير، فلسفة القانون، مرجع سابق، ص 11

[186] د. فايز محمد حسين، فلسفة القانون، مرجع سابق، ص70

[187] نفس المرجع، نفس الصفحة

[188] د. عبدالرشيد عبدالحافظ، في تاريخ الفكر الفلسفي القانوني، مرجع سابق، ص 21

[189] د. محمد حسين منصور، نظرية القانون مفهوم وفلسفة وجوهر القانون...، مرجع سابق، ص 62

الفرع الرابع

علاقة فلسفة القانون بفلسفة السياسة[190]

قبل أن نتطرق إلى العلاقة بين فلسفة القانون وفلسفة السياسة لا بد أن نوضح العلاقة بين القانون والسياسة، فصلة القانون بالسياسة صلة مركبة تتسم بالتبعية المتبادلة وبالتعارض في وقت واحد، فمن الناحية التاريخية نجد أن القانون قد انبثق من السياسة في جزء كبير منه، فالقواعد الحالية هي تجسيد للميول السياسي حتى قال البعض بأن القانون هو السياسة التي تم تحويلها إلى قواعد ونظم قانونية، فالقانون إنما يعبر عن نظام سياسي معين استبدادي أو ديمقراطي جمهوري أو ملكي، وقد برهن تاريخ الإنسانية أن القانون دائما ظل في خدمة السياسة إذ يُعد الأداة الفعالة التي تملكها الحكومات لتحقيق أهدافها وسياستها إذ يستخدم لتحقيق غرض سياسي معين تهدف الدولة إلى تحقيقه، مثل: حماية طبقة معينة أو حمل الأفراد على سلوك معين، فالقوانين التي صدرت بعد الثورة الفرنسية هدفت إلى بناء مجتمع علماني في السياسة والقانون، كما هدفت إلى تحقيق مصالح الرأسمالية[191] كما تأثرت القوانين في اليمن –سابقاً– بالنظام السياسي السائد في حينه، فقد كان اليمن الجنوبي يقتنع النظام الاشتراكي فكانت قوانينه ذات طابع اشتراكي تحد من الملكية الفردية بخلاف اليمن الشمالي الذي كان يمنح الأفراد حرية التملك.

بالنسبة للعلاقة بين فلسفة القانون والفلسفة السياسة فقد ساهمت فلسفة القانون مساهمة كبيرة في إثراء الفكر القانوني والسياسي للمجتمعات الإنسانية حتي قيل إن التغيرات السياسية العظمى قد مهدت لها أو اقترنت بنظريات فلسفية ثم انتهت بثورة، وقد أثرت نظرية "مونتسكيو" "وروسو" تأثيراً كبيراً على ظهور الدولة القانونية الحديثة[192]. فالسؤال الذي يطرح نفسه، ماهي العلاقة بين فلسفة القانون والفلسفة السياسية؟ هل هناك اختلاف بينهما أم أنهما وجهان لعملة واحدة؟.

للإجابة على ذلك التساؤل سنبين أوجه التقارب والاختلاف في الآتي:

أولاً: أوجه التقارب:

1– من حيث النشأة:

إذا ما رجعنا إلى البدايات الأولى لفلسفة القانون نجد أنها ظهرت مع الفلسفة السياسية وذلك عند قيام الفلاسفة بتأمل الواقع السياسي التي يعيشونه، ومحاولتهم الوصول إلى أفضل نظم الحكم والسياسية، (جمهورية أفلاطون، ومدينة الفارابي الفاضلة) فقد كانت فلسفة أفلاطون السياسية إشارة إلى الرفض الأفلاطوني للنظم الديمقراطية ودعوته لقيام حكومة لا تقوم إلا على دعامة الفلسفة يرأساها حاكم فيلسوف، يعمل على بناء نظام قانوني قائم على العدل المستقى من القوانين الطبيعية[193].

---

[190] اصطلاح السياسة (Politique) اصطلاح مشتق من الاصطلاح الاغريقي (Polis) وتعني المدينة وهذه الكلمة لها معنيان: الأول: مجموعة الأصول التنظيمية التي تهدف الى إقامة أجواء صالحة في المجتمع وتصنع من القواعد ما يكفل لها صفات الاستقرار والنظام والتقدم ، والمعنى الثاني: على مجموعة الغايات المشتركة التي يستهدفها شعب ما والتي يعدها ذلك الشعب للوصول الى الغايات ، د. فايز محمد حسين، فلسفة القانون، ص 71

[191] نفس المرجع، ص 72 – 73

[192] د. عبدالرشيد عبدالحافظ، في تاريخ الفكر الفلسفي القانوني، مرجع سابق، ص 23

[193] د. فايز محمد حسين، فلسفة القانون، مرجع سابق، ص 74

2- من حيث الهدف

فلسفة السياسة تهدف إلى تأصيل الأفكار الأساسية حول الدولة ونظام الحكم، وفلسفة القانون تهدف إلى إظهار انعكاسات الفكر السياسي السائد على النظام القانوني فتقيم هذا النظام وتوجهه بالنقد أو المدح[194].

ثانياً: أوجه الاختلاف:

1- من حيث التعريف

الفلسفة السياسية: "هي بحث تأملي في المبادئ الأولية التي يبنى عليها النشاط السياسي العملي"[195].

أما فلسفة القانون فهي "الدراسة العميقة للقانون من جميع جوانبه، والتي تتناول المبادئ والأسس الأولية التي يرتكز عليها القانون، وماهيته، وأهدافه، ومصادره، وأصوله، وخصائصه العامة، وعوامل تطوره بهدف الوصول إلى القانون الأمثل الذي يحقق العدالة، ويلبي احتياجات وطموح الإنسان بما يمليه العقل المجرد السليم".

2- من حيث الهدف:

تهدف فلسفة القانون إلى إيجاد نظام حكم عادل، وماهي الأسس التي يجب أن يكون عليها ذلك النظام، ففلسفة القانون تعكس نظرت صاحبها السياسية -أي تعكس تصوره للمثل العليا- فيما يتعلق بشكل النظام السياسي في المجتمع[196].

إمَّا الفلسفة السياسية فليست إلا نوعاً من التعامل الفعال مع الواقع السياسي، فهي تدرس الأوضاع القائمة لغرض الإشادة بها أو رفضها والدعوة الصريحة أو الضمنية إلى التغيير، فالغرض منها سياسي[197].

الفرع الخامس

علاقة فلسفة القانون بعلم الاجتماع القانوني

لا شك أن علم الاجتماع القانوني يُعد من أكثر العلوم ارتباطاً بفلسفة القانون، فهدف كلٌ منهما هو إيجاد قانون يلبي احتياجات ومتطلبات المجتمع[198]؛ لذلك اهتم "أرسطو" بالدراسة الاجتماعية للقانون في كتابيه "الاخلاق والسياسة" فذهب إلى أن الواقع الحي للقانون لا يثبت إلا في واقع اجتماعي لأن الترابط والتضامن الاجتماعي يشكل الأساس الذي ينهض عليه القانون، فرأى "أرسطو" أن القانون ليس إلا صياغة عقلانية لمتطلبات النظام الاجتماعي' كما اعتبر ابن خلدون القوانين بأنها ظاهرة حتمية؛ لأنها ضرورية وملازمة للاجتماع الإنساني[199]، لذلك ثار جدل كبير بشأن العلاقة بين علم الاجتماع القانوني وفلسفة القانون فاعتبر البعض أنهما وجهان لعملة واحدة لاتفاقهما في الهدف[200] والبعض الآخر رأى أنهما متخلفان ولكل منهما مجاله وان الاتفاق في الهدف لا يعني أنهما شيء واحد. لذلك سنبين أوجه التقارب والاختلاف بين كلٍ منهما في الآتي:

أولاً: أوجه التقارب:

هناك ارتباط وثيق بين فلسفة القانون وعلم الاجتماع القانوني حتى أنه اعتبر -في بداية الأمر-

(194) د. فايز محمد حسين، فلسفة القانون، مرجع سابق، ص76

(195) نفس المرجع، ص 73

(196) نفس المرجع، ص76

(197) نفس المرجع، ص 73

(198) د. عبدالله علي عبدالله الفسيل، المدخل في فلسفة القانون، مرجع سابق، ص 65

(199) د. مؤيد زيد، علم الاجتماع القانوني، مرجع سابق، ص16

(200) د. فايز محمد حسين محمد، مبادئ علم الاجتماع القانوني، مرجع سابق، ص 17

جزءاً من فلسفة القانون وذلك لعدة أسباب، منها اتحادهما في النشأة والهدف[201].

1- من حيث النشأة:

إن علم الاجتماع القانوني يرجع بجذوره إلى تأملات "أرسطو"، فالمساهمون في نشأة فلسفة القانون هم أنفسهم قد ساهموا –في نفس الوقت– في نشأة علم الاجتماع القانوني انطلاقاً من معطيات فكرية واحدة[202]، كما أن ظهور الاتجاهات الاجتماعية في فلسفة القانون جعلت من فلاسفة القانون باحثين في علم الاجتماع القانوني، وعلماء علم الاجتماع القانوني مساهمون بالبحث في فلسفة القانون[203] .

2- من حيث الهدف:

تتفق كلٌّ من فلسفة القانون وعلم الاجتماع القانوني في الهدف، حيث يهدفان للوصول إلى قانون يلبي متطلبات الإنسان ويحقق العدالة والمساواة والخير العام للمجتمع[204]. فعلم الاجتماع يساعد على التعرف على مدى فعالية القانون ومدى تطبيقه ونجاحه في الواقع[205]، وذلك من خلال الدراسة الموضوعية للواقع الاجتماعي والمتغيرات التي تطرأ عليه تؤثر فيه، وتأثيرها على القوانين فلابد أن تكون القوانين مواكبة للتطور السائد في المجتمع وإلا فلا قيمة ولا أثر لها وهذه بحد ذاتها في فلسفة القانون[206].

ثانياً: أوجه الاختلاف:

1- من حيث التعريف.

يعرف علم الاجتماع القانوني بأنه: "العلم الذي يدرس القانون باعتباره نتاج العوامل والظروف الاجتماعية" فهو يتناول الحياة الحقيقية للقانون والأثر المتبادل بين القانون وبين عناصر الواقع بجوانبه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية[207].

أما فلسفة القانون فهي "الدراسة العميقة للقانون من جميع جوانبه، والتي تتناول المبادئ والأسس الأولية التي يرتكز عليها القانون، وماهيته، وأهدافه، ومصادره، وأصوله، وخصائصه العامة، وعوامل تطوره بهدف الوصول إلى القانون الأمثل الذي يحقق العدالة، ويلبي احتياجات وطموح الإنسان بما يمليه العقل المجرد السليم".

2- من حيث المنهج:

يتبع فلاسفة القانون المنهج الفلسفي الذي يقوم على البحث التأملي العقلي التجريدي التأصيلي، بينما يتبع علماء الاجتماع القانوني منهج التحليل العملي التطبيقي لقواعد وأحكام القانون[208]، فلكلٍ منها مجاله الخاص وطريقته الخاصة، لذلك أصبح علم الاجتماع القانوني علم مستقل عن فلسفة القانون[209].

[201] د. مؤيد زيد، علم الاجتماع القانوني، ص 29

[202] د. فايز محمد حسين محمد، مبادئ علم الاجتماع القانوني، مرجع سابق، ص 25

[203] د. مؤيد زيد، علم الاجتماع القانوني، مرجع سابق، ص29

[204] نفس المرجع، نفس الصفحة

[205] د. محمد حسين منصور، نظرية القانون مفهوم وفلسفة وجوهر القانون...، مرجع سابق، ص65

[206] د. وليد النونو، النظم القانونية والاجتماعية دراسة تاريخية مقارنة، مرجع سابق، ص 22

[207] د. محمد حسين منصور، نظرية القانون مفهوم وفلسفة وجوهر القانون...، مرجع سابق، ص 64

[208] د. مؤيد زيد، علم الاجتماع القانوني، مرجع سابق، ص29

[209] د. فايز محمد حسين محمد، مبادئ علم الاجتماع القانوني، مرجع سابق، ص 30

الفرع السادس

علاقة فلسفة القانون بتاريخ القانون

إن معرفة الماضي تقودنا إلى السير نحو مستقبل أفضل من خلال تجاوز الجوانب السلبية في الماضي[210] لذلك فإن فلسفة القانون عندما تبحث عن أفضل القوانين ملائمة للواقع تبدأ بالتأصيل من الماضي مروراً بالحاضر وتطلعاً إلى المستقبل. فهناك تقارب واختلاف بين فلسفة القانون وتاريخ القانون نبينها في الآتي:

أولاً: أوجه التقارب:

لا تقتصر فلسفة القانون على ما يمكن استخلاصه من القانون الوضعي في الزمن المعاصر فقط بل تمتد بأبحاثها عبر أجيال متعاقبة من الزمان ومن ثم فهي تستعين بتاريخ القانون[211]، كون تاريخ القانون يتناول دراسة تطور القانون خلال فترة معينة أو عدة فترات زمنية محددة، وقد تنصب الدراسة على القانون إجمالاً أو على موضوع أو عدة موضوعات معينة، فالقاعدة القانونية دائمة التغير والتطور لتغير الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع[212].

لتاريخ القانون أهمية بالغة فهو يساعد على فهم النظم القانونية المعاصرة، لأنها وليدة العصور السابقة وامتداد لها، ونظم الماضي تُعد الجذور الأولى لنظم الحاضر، ومن ثم يساعد على إلقاء الضوء على القواعد الحالية وتصحيحها، بالإضافة إلى أنه يبين حركة تطور القواعد القانونية الأمر الذي يساعد على إدراك ما سيكون عليه حال القانون –أي توقع حركته في المستقبل– فتاريخ القانون يرشد المقنن للاستفادة من تجارب الماضي عند قيامه بوضع قواعد قانونية جديده وتعديلها[213].

ففلسفة القانون بحاجة إلى تاريخ القانون لتستنبط منه كيفية نشأة النظم القانونية وتطورها والعوامل المختلفة المؤثرة فيها[214].

ثانياً: أوجه الاختلاف:

1– من حيث التعريف:

عرف تاريخ القانون بأنه "العلم الذي يُعنى بدراسة أحوال القانون في الماضي، أي صيرورة القانون عبر الزمن"[215].

كما عرفت دراسة تاريخ القانون بأنها: "دراسة للنظم القانونية في مختلف الحقب التاريخية، ومعرفة مصادر نشأتها، والعوامل والظروف الاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى ظهور نظم قانونية واقتصادية مختلفة"[216]. فمن خلال تاريخ القانون يمكن التعرف على مسيرة تطور الأنظمة القانونية، ومعرفة أصولها وتطور القواعد القانونية في أماكن وأزمنة مختلفة[217].

أما فلسفة القانون فهي "الدراسة العميقة للقانون من جميع جوانبه، والتي تتناول المبادئ والأسس الأولية التي يرتكز عليها القانون، وماهيته، وأهدافه،

---

[210] د. وليد النونو، النظم القانونية والاجتماعية دراسة تاريخية مقارنة، مرجع سابق، ص 2

[211] د. محمد حسين منصور، نظرية القانون مفهوم وفلسفة وجوهر القانون...، مرجع سابق، ص 62

[212] د. محمد حسين منصور، نظرية القانون مفهوم وفلسفة وجوهر القانون...، مرجع سابق، ص 59–60

[213] نفس المرجع، ص60

[214] د. سليمان مرقس، فلسفة القانون، مرجع سابق، ص 8

[215] د. عبدالرشيد عبدالحافظ، في تاريخ الفكر الفلسفي القانوني، مرجع سابق، ص 21

[216] د. وليد النونو، النظم القانونية والاجتماعية دراسة تاريخية مقارنة، مرجع سابق، ص 4

[217] د. عبدالرشيد عبدالحافظ، في تاريخ الفكر الفلسفي القانوني، مرجع سابق، ص 21

ومصادره، وأصوله، وخصائصه العامة، وعوامل تطوره بهدف الوصول إلى القانون الأمثل الذي يحقق العدالة ويلبي احتياجات وطموح الإنسان بما يمليه العقل المجرد السليم".

2- من حيث الأهمية:

لا تقتصر أهمية دراسة تاريخ القانون على معرفة أصول وجذور القوانين الحالية فقط بل تساعد على فهم التطور السائد والأسباب التي أدت إلى ذلك التطور، لأن تطور النظم القانونية ليس مجرد صدفة أو نتيجة لحادث طارئ وإنما هو نتيجة لتحولات وتطورات في الجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والفكرية والدينية[218]. كما أن دراسة تاريخ القانون تساعد على فهم القواعد القانونية الحالية النافذة بصورة صحيحة وتمنح القدرة على تقييم هذه القواعد التقييم السليم؛ لأن هذه القواعد النافذة تُعد امتداداً للقواعد السابقة عليها، ولا يمكن إدراك ماهية القاعدة القانونية دون العودة إلى الأصول التاريخية لها، وتتبع تطورها التاريخي الذي يكشف بجلاء عن مضمونها الحالي وما وصلت إليه من تطور ورقي[219].

كما لا تقتصر أهمية فلسفة القانون على الماضي بل على الحاضر وما يجب أن يكون القانون في المستقبل، فهي ترشد المقنن عند سن القوانين أو تعديلها أو إلغائها إلى مراعاة مصالح المجتمع ومتطلباته حسب الزمان والمكان[220].

خاتمة، تتضمن أهم النتائج والتوصيات

أهم النتائج:

1- أظهرت الدراسة حقيقة أن الفلسفة بصورة عامة ليست إلا التفكير العقلي المتزن المعتمد على الحجة والبرهان. وانها لا تقتصر على علم دون آخر، بل تبحث في مختلف العلوم.

2- أوضحت الدراسة أن الديانات السماوية تخاطب العقل، فهو يدلنا على وجود الله سبحانه وتعالى وعظمته من خلال التأمل في هذا الكون، كما أن الفلسفة تخاطب العقل، وأن الديانات السماوية لم تحرم الفلسفة والمنطق طالما لم تخرج عن النقل.

3- بينت الدراسة أن هناك فلسفة إسلامية قائمة بذاتها، وقد حاول فلاسفة الإسلام أن يطعموا الدين بالفلسفة ليردوا على حجج المخالفين، وأن فلاسفة الإسلام يرون أنه ليس بين الشريعة والحقيقة خلاف، وقد حاول الفارابي، وابن سينا، وابن رشد، التوفيق بين الدين والفلسفة.

4- توصلت الدراسة إلى أن الغرض من دراسة فلسفة القانون هو تحديد أصول القانون الكلية ورسم غاياته، وبيان أسسه العامة ومبادئه والأفكار المؤثرة فيه، فهي تتناول القانون كحقيقة عالمية ولا تقتصر دراسة فلسفة القانون على ما يمكن استخلاصه من القانون

[218] د. وليد النونو، النظم القانونية والاجتماعية دراسة تاريخية مقارنة، مرجع سابق، ص5

[219] د. عبدالله علي عبدالله الفسيل، تاريخ وفلسفة النظم القانونية في المجتمعات القديمة، مرجع سابق، ص 5

[220] د. مصطفى إبراهيم الزلمي، فلسفة القانون والمنطق القانوني في التصورات، مرجع سابق، ص 9

الوضعي القائم فقط بل تمتد بأبحاثها إلى ما يجب أن يكون عليه القانون في المستقبل.

5-أظهرت الدراسة أن لفلسفة القانون أهمية كبيرة سواء عند "سن القوانين" فهي ترشد المقنن إلى ضرورة أن تكون القوانين ملائمة لواقع المجتمع وتلبي احتياجاته، أو عند تطبيق أحكامه على يد المشتغلين في القانون من قضاة ومحاميين وغيرهم، فهي تؤدي العديد من الوظائف أهمها الوصول إلى روح القانون وتعميق الوعي القانوني، والارتقاء بمستوى الفكر القانوني، وإيجاد حلول للمشاكل الي تواجه المجتمع، وفهم القوانين وتطويرها.

6-بينت الدراسة أن التفكير الفلسفي في مجال القانون ليس ترفاً أو لوناً من الوان الرياضة الذهنية بل هو ضرورة وواجب فهو يتعدى – بلا شك– حدود الدراسة الوضعية للقانون للبحث عن الروح النابض خلف القاعدة القانونية، كون التفكير الفلسفي تكون نتائجه أقوم وأعمق وأفقه وأوسع، وقد اعتاد شراح القانون على تطعيم دراساتهم القانونية بتحليلات فلسفية حتى يضفوا عليها التأصيل العلمي الدقيق.

التوصيات

1- توصي الدراسة بالاهتمام بالفلسفة وخاصة الفلسفة الإسلامية، وجمع ونشر مؤلفات الفلاسفة الإسلاميين التي لا تزال مخطوطة حتى اليوم أو التي نشرت نشراً ناقصاً ومعيباً.

2- الاهتمام بتدريس فلسفة القانون في كليات الشريعة والقانون والحقوق والمعهد العالي للقضاء لأنها تساعد على فهم القانون فهماً صحيحاً.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع

[1] د. احمد إبراهيم حسن.. غاية القانون دراسة في فلسفة القانون، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2000.

[2] د. احمد إبراهيم حسن.. فلسفة وتاريخ النظم الاجتماعية والقانونية، بدون ناشر 2003.

[3] أحمد أمين و زكي نجيب محمود، قصة الفلسفة اليونانية، الطبعة الثانية، دار الكتب المصرية، القاهرة 1935م.

[4] د. احمد فؤاد الأهواني.. فجر الفلسفة اليونانية قبل سقراط، الطبعة الأولى 1954، دار احياء الكتب العربية.

[5] د. أزفلد كولبه.. المدخل الى الفلسفة، نقله الى العربية وعلق عليه د. أبوالعلا عفيفي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة 1942م.

[6] د. ا.س. رايوبرت.. مبادئ الفلسفة، ترجمه: أحمد أمين، دار الكتاب العربي بيروت، 1979.

[7] برتراند رسل.. تاريخ الفلسفة الغربية، الكتاب الثالث، الفلسفة الحديثة، ترجمة، د. مجد فتحى الشنيطي، المصرية العامة للكتاب، 1977م.

[8] بينوا فريدمان وغي هارشر.. فلسفة القانون، ترجمة: د. محمد وطفه، الطبعة الأولى 2002، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.

[9] د. حامد طاهر.. الفلسفة الإسلامية في العصر الحديث، الطبعة الأولى اكتوبر 2005، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.

[10] د. حسن علي الذنون.. فلسفة القانون، الطبعة الأولى 1975م، مطبعة العاني، بغداد.
[11] د. حسن كيره.. المدخل الى القانون، منشأة المعارف بالإسكندرية، 1971.
[12] ديف روبنسون و جودي جروفز.. اقدم لك الفلسفة، ترجمة إمام عبدالفتاح إمام، المجلس الأعلى للثقافة 2001.
[13] د. روبرت الكسي.. فلسفة القانون مفهوم القانون وسريانه، تعريب د. كامل فريد السباك، الطبعة الثانية 2013، منشورات الحلبي الحقوقية.
[14] د. سليمان مرقس.. فلسفة القانون (دراسة مقارنة)، مكتبة صادر ناشرون ش.م.م ،بيروت– لبنان.
[15] د. سمير عبدالسيد تناغو.. النظرية العامة للقانون، منشأة المعارف بالإسكندرية.
[16] د. صبحي محمصاني.. فلسفة التشريع في الإسلام، مكتبة الكشاف، شارع المعرض، بيروت، 1946.
[17] د. عبدالرحمن بدوي.. مدخل جديد إلى الفلسفة، الطبعة الثانية 1979، وكالة المطبوعات 27 شارع فهد سالم، الكويت.
[18] د. عبدالرشيد عبدالحافظ.. في تاريخ الفكر الفلسفي القانوني، الطبعة الثانية 2014م، مكتبة التفوق، صنعاء.
[19] د. عبدالكريم يوسف القاضي.. النظرية العامة للقانون، الطبعة الرابعة 2014م، الأمين للنشر والتوزيع صنعاء.
[20] د. عبدالله علي عبدالله الفسيل.. تاريخ وفلسفة النظم القانونية في المجتمعات القديمة، الطبعة الثالثة 2008م، الافاق للطباعة والنشر.
[21] د. عبدالله علي عبدالله الفسيل.. المدخل في فلسفة القانون، مطابع اليمن الحديثة 2019م/2020م.
[22] د. فايز محمد حسين.. فلسفة القانون، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2007م.
[23] د. فايز محمد حسين محمد.. مبادئ علم الاجتماع القانوني، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2013.
[24] كامل محمد محمد عويضة.. الفلسفة الإسلامية، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1995، بيروت.
[25] ليفى بريل.. فلسفة اوجيست كونت، نقله الى العربية وقدم له د. محمد قاسم و د. محمد بدوي، مكتبة الانجلو المصرية.
[26] محمد حسن الطباطبائي.. أسس الفلسفة والمذهب الواقعي، الجزء الأول، الطبعة الثانية 1988م، تعليق: مرتضى المطهري، تعريب: محمد عبدالمنعم الخاقاني، دار التعارف للمطبوعات، بيروت.
[27] د. محمد حسين منصور.. نظرية القانون مفهوم وفلسفة وجوهر القانون طبيعة وخصائص القاعدة القانونية مصادر القانون وتطبيقه، المكتبة القانونية، 2004.
[28] د. محمد عاطف العراقي.. دراسات في مذاهب فلاسفة المشرق، الطبعة الثانية 1973، دار المعارف بمصر.
[29]د. منذر الشاوش.. مدخل في فلسفة القانون، الطبعة الأولى 2011، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد.
[30] مرتضى المطهري.. محاضرات في الفلسفة الإسلامية، نقله الى العربية: عبدالجبار الرفاعي، دار الكتاب الإسلامي.
[31] د. مصطفى إبراهيم الزلمي.. فلسفة القانون والمنطق القانوني في التصورات، الطبعة الأولى 2014، نشر احسان للنشر والتوزيع.
[32] د. مؤيد زيد.. علم الاجتماع القانوني، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، سوريا،2018
[33] ميشل تروبير.. فلسفة القانون، ترجمة: جورج سعيد، الطبعة الأولى 2004، دار الانوار للطباعة والنشر.
[34] د. ناجي التكريتي.. فلسفة الأخلاق بين أرسطو ومسكويه، دار دجلة ناشرون وموزعون، عَمان 2012.
[35] د. هنري باتيفول.. فلسفة القانون، ترجمة: د. سموحي فوق العادة، الطبعة الثالثة 1984، منشورات عويدات، بيروت – باريس.
[36]د. وليد النونو`.. النظم القانونية والاجتماعية دراسة تاريخية مقارنة، مكتبة ومركز الصادق، صنعاء.

[37]وليم كلي رايت.. تاريخ الفلسفة الحديثة، ترجمة، محمود سيد أحمد، تقديم ومراجعة، إمام عبد الفتاح إمام، الطبعة الأولى –2010م، التنوير للطباعة والنشر والتوزيع بيروت – لبنان.

[38] يوسف كرم.. تاريخ الفلسفة الأوربية في العصر الوسيط، دار القلم، بيروت.

ثانياً: المعاجم اللغوية:

[1] لسان العرب، ابن المنظور، دار المعارف، القاهرة.

[2] القاموس المحيط، الفيروز آبادي، مؤسسة الرسالة، دمشق، الطبعة السادسة.

[3] المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، الطبعة الرابعة 2004، مكتبة الشرق الدولية.

[4] المعجم الفلسفي، مجمع اللغة العربية، الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية، 1983م.

ثالثاً: الدورات والمقالات:

[1] د. ثروت انيس الاسيوطي، عدالة السماء، مجلة القانون والاقتصاد العدد الأول.

[2] د. فايز محمد حسين محمد، فلسفة القانون ونظرية العدالة، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، 2010م.